

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: / 2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة - مؤسسة الإسمنت تبسة -

إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبتين:

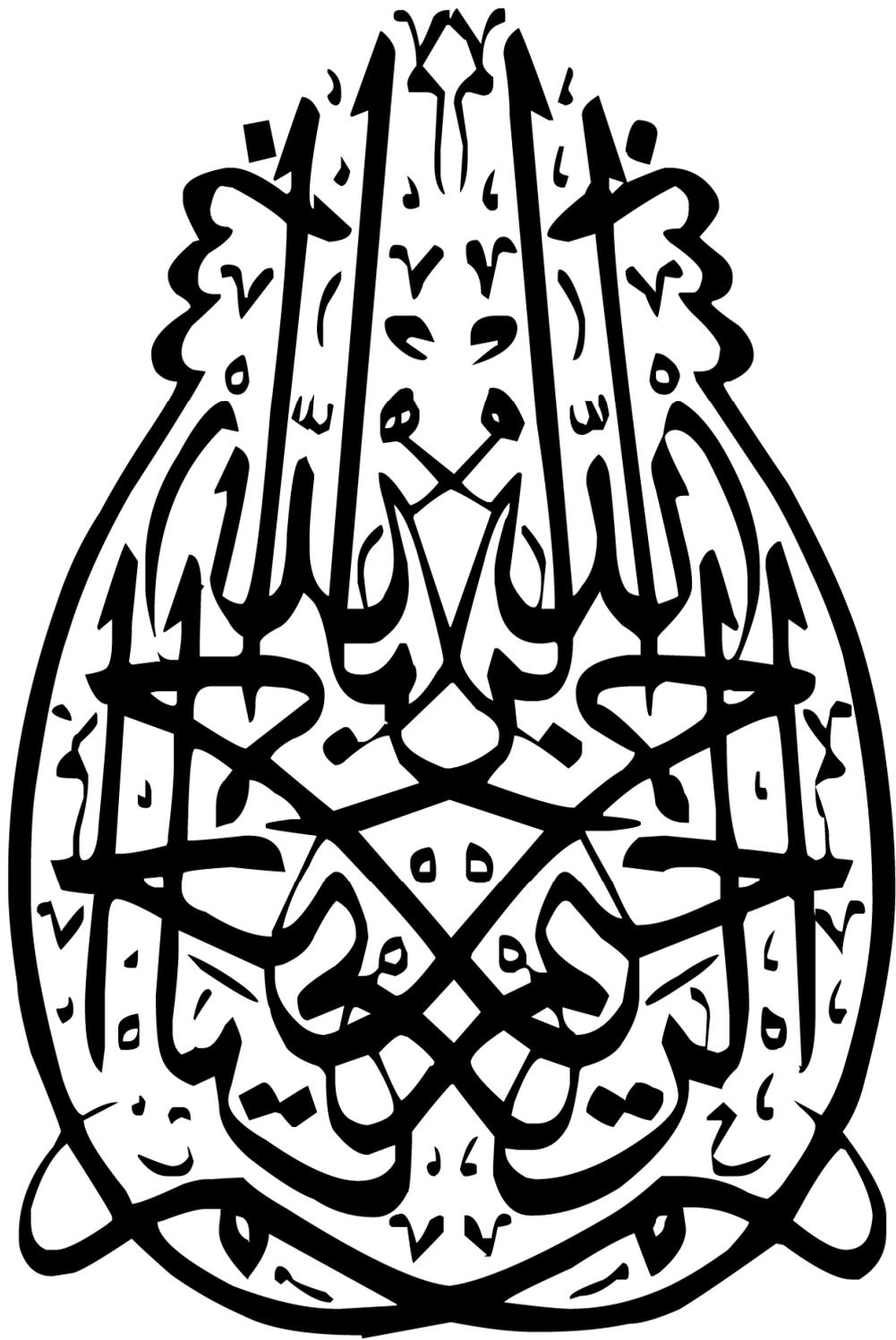
- بولحديد مراد

- صفاء شريط

- مفيدة ليلي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سارة عزازية	أستاذ مساعد - أ-	رئيسا
مراد بولحديد	أستاذ مساعد - ب-	مشرفا ومقرررا
مجلة خلدون	أستاذ مساعد - أ-	عضوا مناقشا



شكر وعرفان

قال تعالى: { رَبِّ أَوْزِئْنِي أَنْ أَكْفُرَ بِعَمَلِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ
وَالْحَيِّ وَأَنْ أَمَلَّ حَالِيَا تَرْخَاةً }
الأحقاف الآية-15-

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، و امدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا و توفيقنا فيه، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر و التقوى ومن عمل ما ترضى، و سلام على حبيبه و خليله الأمين عليه ازكى الصلاة و السلام، كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل: بولحديد مراد الذي قبل الاشراف على هذه المذكرة، كما لا يفوتنا أن نعبر عن خالص امتناننا إلى الأستاذ الفاضل: زيتون الطيب الذي إستقبلنا في مؤسسة التربص مؤسسة الاسمنت - تبسة- ولم يتردد في تقديم أي مساعدة.

كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { من لم يشكر الناس لم يشكر الله }



أهداء

الحمد لله الذي خلق السموات و الارض و جاعل الظلمات و النور و صلى الله على سيدنا محمد خاتم الانبياء و المرسلين أما بعد:

. إذا كان السير يبدأ بالخطوة فإن تعلم اللغة يبدأ بالحرف و الكلمة، لان البذرة زرعت قد حان وقت الحصاد و جني المحصول، كان هذه المرة على غير العادة الشهادة النهائية وبمذه المناسبة أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدتي التي تحدى إلى السماء كل صباح تتلو الدعاء و تنتظر انتصاري إليها أمي الغالية التي لا ترقى لوصفها قواميس فكري و زخرفة حروفي، ويا من أكرمك الله و جعل الجنة تحت أقدامك إلى مصدر المحبة و الحنان، إلى من سهرت و شقت و تعبت لراحتي، إلى من أنارت دربي بنصائحها.

إلى الرجل الذي أحسن تربيتي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه، أبي العزيز - أطل الله عمرهما وحفظهما.

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود، إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة الأسرية اخوتي و اخواتي: مروان، أيمن، يسمينة، وصال. إلى صديقتي: ابتهاج، أحلام، صبرينة، شريفة

إلى جميع من يعجز اللسان عن وصفهم و يرتاح القلب لوجودهم، الى من نسيهم قلبي و ضمهم قلبي.

صفاء

أهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا

اهدي ثمرة مجهودي هذا إلى كل قريب من قلبي

أبي (رحمه الله) ،أمي العالفة

زوجي

إخوتي

صديقاتي

إلى جميع من نسيهم قلبي لكن قلبي يذكرهم.

مفيدة

المخلص

يتناول هذا البحث إبراز مدى فعالية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لل مؤسسة الاقتصادية و لذلك تمت دراسة الحالة بمؤسسة الاسمنت تبسة – خلال الفترة ما بين 2014-2016 و قد قسم البحث إلى دراسة النظرية و دراسة تطبيقية و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوضعية المالية لمؤسسة الاسمنت تبسة-من خلال حساب و تحليل مؤشرات التوازن المالي و النسب المالي وفق القوائم المالية للمؤسسة و بينت نتائج الدراسة أن مؤسسة الاسمنت تبسة-تمضي قدما في تبني القواعد الصحيحة للتحليل المالي و تعمل على المرور بجميع المراحل لتقديم صورة واضحة عن وضعها المالي كما خلصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام أكثر بأدوات التحليل المالي لتجنب المؤسسة الوقوع في مشاكل عدم دقة التحليل، خاصة مع التغير السريع للظروف الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي . القوائم المالية . أدوات التحليل المالي . المؤشرات المالية

Résumé

Cette recherche en évidence l'efficacité de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'institution économique, pour ça l'étude de cas de cette recherche a déroulé à l'institution de ciment-Tébessa- au cours du période 2014-2016

Et ça été divisé a une étude théorique et une étude pratique, et pour ça on a utilisé la méthode d'analyse descriptive pour l'analyse de la situation financière de l'institution de ciment –Tébessa – pour obtenir le calcul et l'analyse de l'équilibre budgétaire, et les ratios financiers des indicateurs en fonction des états financiers de la Fondation

Les résultats de cette étude ont montres, que la fondation de Ciment –Tébessa –fait de son mieux pour avance a l'adoption des règles correctes de l'analyse financière et elle travaille a travers toutes ses phases afin de fournir une image claire de leur situation financière.

Cette étude à également conclu la nécessité d'une plus grande attention aux outils d'analyse financière afin d'éviter l'inexactitude des problèmes d'analyse, en particulier que les conditions économiques en évolution rapide.

Les mots clés sont : l'analyse financier ; instruments d'analyse financière ; les indicateurs financier

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و تقدير
	الإهداءات
1 - 1	الفهرس المحتويات
1	فهرس الجداول
1	فهرس الاشكال
أ - ب	مقدمة عامة
	الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
03	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته
03	أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي
03	ثانياً: أسباب نشأته
04	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
06	المطلب الثاني: أهداف وأنواع التحليل المالي
06	أولاً: أهداف التحليل المالي
06	ثانياً: أنواع التحليل المالي
09	المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي
09	المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي
10	المطلب الثاني: وظيفة المحلل المالي و الأطراف المهمة بالتحليل المالي
10	أولاً: وظيفة المحلل المالي
10	ثانياً: الاطراف المستفيدة من التحليل المالي
13	المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
14	المبحث الثالث: طبيعة التحليل المالي و معايير

14	المطلب الأول: مقومات ومنهجية وخطوات التحليل المالي
14	أولاً: مقومات التحليل المالي
14	ثانياً: منهجية التحليل المالي
16	ثالثاً: خطوات التحليل المالي
16	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته
16	أولاً: مفهوم معايير التحليل المالي
16	ثانياً: أنواع معايير التحليل المالي
17	ثالثاً: خصائص معايير التحليل المالي
18	رابعاً: استخدامات معايير التحليل المالي
18	المطلب الثالث: طرق و أدوات التحليل المالي
18	أولاً: طرق التحليل المالي
20	ثانياً: أدوات التحليل المالي
21	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: تحليل و معالجة المعلومات المالية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: الوثائق المستعملة في التحليل المالي
24	المطلب الأول: الميزانية المحاسبية
24	أولاً: تعريف الميزانية
27	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
27	أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج
30	المطلب الثالث: الارصدة الوسيطة للتسيير
30	أولاً: تعريف الارصدة الوسيطة للتسيير
30	ثانياً: دراسة جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير
33	المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات و النسب المالية
33	المطلب الأول: الميزانية المالية

33	أولاً: تعريف الميزانية المالية
34	ثانياً: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية
36	ثالثاً: الميزانية المالية المختصرة
37	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
37	أولاً: نسب السيولة
38	ثانياً: نسب النشاط
38	ثالثاً: نسب التمويل
39	رابعاً: نسب المردودية
40	المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
40	أولاً: رأس المال العامل
41	ثانياً: احتياجات رأس المال العامل
42	ثالثاً: الخزينة
44	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة الإسمنت تبسة
46	تمهيد
47	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الاسمنت تبسة
47	المطلب الأول: تعريف مؤسسة الاسمنت
47	أولاً : نشأة المؤسسة
48	ثانياً: الموقع
49	ثالثاً: مراحل انشاء المشروع
49	رابعاً: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة
49	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة و قيمتها
50	أولاً: أهداف المؤسسة
50	ثانياً: قيم المؤسسة
51	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

54	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة الاسمنت تبسة
54	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات الثلاثة(2014-2015-2016)
54	أولاً: عرض الميزانيات المالية المفصلة
56	ثانياً: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية
59	ثالثاً: الميزانية المالية المختصرة
60	رابعاً: تحليل الميزانية المالية
62	المطلب الثاني: دراسة و تحليل مؤشرات التوازن المالي
62	أولاً: رأس المال العامل
64	ثانياً: احتياجات رأس المال العامل
64	ثالثاً: الخزينة
64	المطلب الثالث: دراسة و تحليل النسب المالية
65	أولاً: نسب التمويل
66	ثانياً: نسب السيولة
67	ثالثاً: نسب المردودية
68	رابعاً: نسب النشاط
70	خلاصة الفصل الثالث
72	خاتمة عامة
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع التحليل المالي	26
02	الميزانية المحاسبية	28
03	جدول حسابات النتائج	32
04	الأرصدة الوسيطة للتسيير	36
05	الميزانية المالية المختصرة	48
06	مساهمات مؤسسات الاسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف	55
07	الميزانية المحاسبية جانب الاصول للفترة (2014-2016)	56
08	الميزانية المحاسبية جانبالخصوم للفترة (2014-2016)	57
09	الميزانية المالية المفصلة جانب الاصول للفترة(2014-2016)	58
10	الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم للفترة(2014-2016)	59
11	الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول للفترة(2014-2016)	60
12	الميزانية الماليةالمختصرة جانب الخصوم للفترة(2014-2016)	62
13	تطور رأس المال العامل (2014-2016)	63
14	تطور رأس المال العامل الخاص (2014-2016)	63
15	تطور رأس المال العامل الاجمالي (2014-2016)	63
16	تطور رأس المال العامل الاجنبي (2014-2016)	64
17	تطور احتياجات رأس المال العامل (2014-2016)	64
18	تطور الخزينة (2014-2016)	65
19	حساب نسب التمويل الدائم (2014-2016)	65
20	حساب نسب الذاتي(2014-2016)	65
21	حساب نسب الاستقلالية المالية (2014-2016)	66
22	حساب نسب قابلية السداد (2014-2016)	66
23	حساب نسب السيولة العامة (2014-2016)	66

66	حساب نسب السيولة المختصرة (2016-2014)	24
67	حساب نسب الفورية (2016-2014)	25
67	حساب نسب المردودية المالية (2016-2014)	26
67	حساب نسبة مردودية النشاط (2016-2014)	27
68	حساب معدل دوران مجموع الاصول (2016-2014)	28
68	حساب معدل دوران مجموع الاصول الثابتة (2016-2014)	29
69	حساب معدل دوران مجموع الاصول المتداولة (2016-2014)	30

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الجهات أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	01
48	مساهمة مؤسسات الاسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب	02
52	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت تبسة	03
56	تطور الميزانية المالية - الأصول -	04
58	تطور الميزانية المالية - الخصوم -	05
59	تطور الميزانية المالية المختصرة - الأصول -	06
60	تطور الميزانية المالية المختصرة - الخصوم -	07

المقدمة

العامّة

المقدمة

يعتبر التحليل المالي من اهم الادوات المستعملة لمعرفة وضعية المؤسسة كما يعتبر ضروريا لعملية للتخطيط السليم، و لقد ازدادت اهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث اصبح لزاما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية قبل التفكير في وضع خطط مستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو اكثر من ادوات التحليل المالي.

كما أن الارقام التي تظهرها مختلف القوائم المحاسبية و المالية لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل، بهدف دراسة نجاحها أو فشلها و بيان جوانب القوة و الضعف فيها. و بعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرًا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات، ولا يمارس إلا من جهة مالكي رأس المال امتد و بصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين.

إن معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة و تشخيصها يتطلب الالمام بقدر كاف من الادوات المالية التي تقدم تقارير و نتائج في غاية الدقة لان أي خطأ قد يؤدي الى نتائج ليست في صالح المؤسسة خصوصا على المستوى المستقبلي، لذلك زاد الاهتمام بالتحليل المالي لان ادواته عادة ما تقدم نتائج دقيقة.

طرح إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية و المتمثلة في:

هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

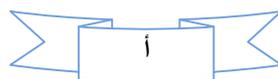
ومن خلال الاشكالية المطروحة سنحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية:

- على ماذ يعتمد التحليل المالي للوصول إلى نتائج دقيقة؟
- ماهي الطرق المتبعة في التحليل المالي للكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ؟
- هل عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي الى تدهور أصول المؤسسة؟
- هل يساهم التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية الخاصة بمؤسسة الاسمنت تبسة ؟

• فرضيات البحث

للإجابة عن هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

- يتوقف التحليل المالي على مدى فعالية ادواته و وسائله.



- استعمال ادوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية و منه اتخاذ قرارات صائبة.
- ان عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي الى انخفاض الادارة في استخدام أصولها الثابتة.
- يساهم التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية الخاصة بمؤسسة الاسمنت تبسة.
- أهمية البحث
- يعتبر التحليل المالي من اكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير و الادارة المالية في المؤسسة.
- عرض الادوات المستعملة في التحليل المالي و تصنيفها في المؤسسة الجزائرية.
- الحصول على اكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و اسقاطها على الخالة التطبيقية.
- تكمن اهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة.
- أهداف البحث
- الاحتكار المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي و مدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- محاولة التعرف على الاسلوب المنتهج في التحليل من طرف المؤسسة و احترام توازنها المالي.
- أسباب إختيار البحث
- معرفة كيفية التحليل المالي في الدراسة و اظهار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية.
- كيفية التحليل المالي انطلاقا من عناصر الميزانية.
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- منهج البحث
- نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نستعمل المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي، بحيث نقوم بحساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي على الميزانية المالية للفترة الممتدة (2014-2015-2016)، و ذلك من اجل معرفة الوضعية المالية لمؤسسة الاسمنت -تبسة- و تقييم أدائها بصفة عامة.
- تقسيمات البحث
- للإجابة عن الاشكالية التي طرحناها سابقا و للتحقيق الفرضيات تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تناول "تقديم عام حول التحليل المالي" حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي، وتم تخصيص المبحث الثاني حول مجالات التحليل المالي، اما المبحث الثالث فقد تناول طبيعة التحليل المالي و معايير استخدامه.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان "تحليل و معالجة المعلومات المالية"، حيث تطرقنا فيه الى مبحثين، المبحث الأول حول الوثائق المستعملة في التحليل المالي، و تناولنا في المبحث الثاني تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية و النسب المالية.

الفصل الثالث: سيتم اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة الاسمنت- تبسة - حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، اما المبحث الثاني فقد تضمن تحليل الوضعية المالية لمؤسسة الاسمنت.

الفصل الأول:

**تقديم عام حول التحليل
المالي**

تمهيد

التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير تهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالتقارير المالية للمؤسسة، و اجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاع الى دراسة تفصيلية دقيقة و ايجاد العلاقة فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، فالتحليل المالي يعتبر من انسب الوسائل و الادوات لتحقيق هذه الغايات من تشخيص نقاط القوة و تحديد ايجابيات و نقاط الضعف، و أهم مسبباتها و ايضا اكتشاف الفرص و التهديدات التي تواجه المؤسسة، وهذه المتغيرات انما تشكل جوهر الاداء الاستراتيجي لمنشأة الأعمال.

وعليه فقد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
- المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي
- المبحث الثالث: طبيعة التحليل المالي و معاييرها.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله تم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية 1929م، كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933م أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967م لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنتشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 03 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها وقفزات جدا مهمة في الإنتاج والإنتاجية.¹

ثانياً: أسباب نشأته

تشير المراجع العلمية من أن التحليل المالي ترجع الى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:²

الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة الى راس المال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية إنتاجية سعياً وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة الى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص: 13.

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء و تنبؤ بالفشل، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 23.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا الى نقص خبراتهم الى تفويض سلطة إدارة المؤسسة الى مجلس ادارة مستقلة وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الاساسية في متابعة أحوال المؤسسة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة الى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي و نتيجة أعمالها.

التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان النجاح و الاستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال اصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك الى تحليل تلك القوائم المالية.

الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة و لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المتوقعون الى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الاعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق.

الإئتمان: إن انتشار اسلوب التمويل القصير الأجل و لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية بضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الإئتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة الى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجه تمنح المصارف القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها للمؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها اجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.¹

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

تختلف تعاريف التحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي:

يقصد بالتحليل المالي "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 23.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

أو هو "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المنشأة و الأعمال، و تساهم في تحديد أهمية و خواص الانشطة التشغيلية و المالية للمنشأة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة".¹

التحليل المالي: "هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".²

كما يعرف على أنه: " تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة، بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك، والإدارة، والعاملين، والمجتمع". ويتضمن هذا التعريف أن:³

- التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية للقوائم المالية؛
- التحليل المالي يسبق عملية التخطيط المالي.

"يعتبر التحليل المالي فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة ولفترة أو فترات زمنية ماضية، بهدف توفير المعلومات التي تفيد المؤسسة".⁴

وعليه تكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي:⁵

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الاموال من ناحية، و تشغيلها من ناحية اخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة و قدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم بها الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 39

² - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 13، 14.

³ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دقاش، ، مداخلة بعنوان: إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة-التحدي والمعايير الدولية للمراجعة، - جامعة ورقلة، يومي 13، 14 ديسمبر 2011، ص: 3.

⁴ - المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 7، يوليو 2016، ص: 209.

⁵ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 03.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التحليل المالي

أولاً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي في إطار عملية مرتبة ومنهجية إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- 2- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- 3- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- 4- الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛
- 5- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- 6- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- 7- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- 8- معرفة وضع الشركة في قطاعها.

هذا ويمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة، وليس السياسة المثلى لها، بسبب خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهداً أكبر وأعمق من التحليل المالي العادي.¹

ثانياً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التوبؤب، الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس مايلي:²

1- الجهة القائمة بالتحليل

أ- التحليل الداخلي

يقوم به الموظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق مختصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع، وغالباً يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة به:³

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل؛

¹ - أيمن الشنطي، و عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص: 175، 176.

² - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي عملي متكامل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2004، ص: 24، 25.

³ - محمد المبارك أبو زيد، التحليل المالي، شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، الرياض،

2009، ص: 34.

- متابعة تنفيذ الخطط؛
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛
- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال، بغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

ب- التحليل المالي الخارجي

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي يقوم به أطراف من خارج المشروع، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غيرها، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة محل التحليل.¹

2- البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي و الحاضر، وبناءاً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى مايلي:²

أ- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن)

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية و موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الاجمالي لهذه العناصر، أو الى مجموع مجموعة جزئية منها.

ب- التحليل الأفقي (المتغير)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية و في زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر الفترة الزمنية، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

3- الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى مايلي:

¹ - محمد المبارك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 35.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص: 24.

أ- التحليل المالي قصير الاجل

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الاجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الاجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الايرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الاولى بالدائنين، والبنوك.

ب- التحليل المالي طويل الاجل

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام للأصول الثابتة، و الربحية في الاجل الطويل، اضافة الى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الاسواق المالية، لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل بتحليل التنافس في الهيكل التمويلي و الإستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل(عند دراسة مصادر التمويل قصير الاجل و مجالات استخدامها)، وبين التحليل طويل الاجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الاجل(داخلية وخارجية)، ومجالات استخدامها.

4- المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل استنادا الى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها: ¹

أ- التحليل المالي الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

ب- التحليل المالي الجزئي: فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص، ص: 35، 36.

الجدول رقم(01): أنواع التحليل المالي

أنواع التحليل المالي	انقساماته
1- من حيث الجهة القائمة بالتحليل	1-تحليل مالي داخلي 2-تحليل مالي خارجي
2- من حيث البعد الزمني للتحليل	1-التحليل الرأسي 2-التحليل الافقي
3- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل	1-التحليل المالي قصير الاجل 2-التحليل المالي طويل الاجل
4- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل	1-التحليل المالي الشامل 2-التحليل المالي الجزئي

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في عدة مجالات لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، ولهذا يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.

المطلب الأول: استعمال التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

1- التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2- التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم والشركات، وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3- تحليل الاندماج والشراء

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، وفي حالة رغبة شركة شراء أخرى، تتولى

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المراد شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها.¹

4- تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل: الإدارة، المستثمرين، والمقرضين.

المطلب الثاني: وظيفة المحلل المالي و الأطراف المهمة بالتحليل المالي

أولاً: وظيفة المحلل المالي

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما:²

- المظهر الفني: و يعني استعمال المبادئ الرياضية و المالية المعروفة للقيام باحتساب النسب المالية و اعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم و مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع و بالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الاخرى.

- المظهر التفسيري و يهدف الى القيام بعملية فهم و تفسير النتائج العملية الفنية في التحليل المالي.

ثانياً: الاطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي كما يلي:

1- المستثمرون

يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات كما يلي:³

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص، ص: 167، 168.

² - عبد الحكيم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص: 153.

³ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،

2011، ص، ص: 235، 236.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

- أ- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات؛
- ب- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن؛
- ج- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها؛
- د- سياسة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلاً؛
- هـ- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل؛
- و- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها؛
- ز- إمكانية تطور المؤسسة ونموها وتأثيرها ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

2- إدارة المؤسسة

يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية أو كلها مجتمعة:

- أ- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- ب- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛
- ج- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء المؤسسات الصناعية؛
- د- تقييم فاعلية الرقابة؛
- هـ- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام؛
- و- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- ز- التخطيط المستقبلي،
- ح- تشخيص المشكلات الحالية.

3- الدائنون

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين.

أ- الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكغايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب- الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.¹

4- العاملون في المؤسسة

ويهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين رئيسيين هما:²

- أ- تعزيز شعور الانتماء بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية؛
- ب- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

5- المصالح الحكومية

- يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:
- أ- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
 - ب- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
 - ج- مراقبة الأسعار؛
 - د- غايات إحصائية.

6- المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي

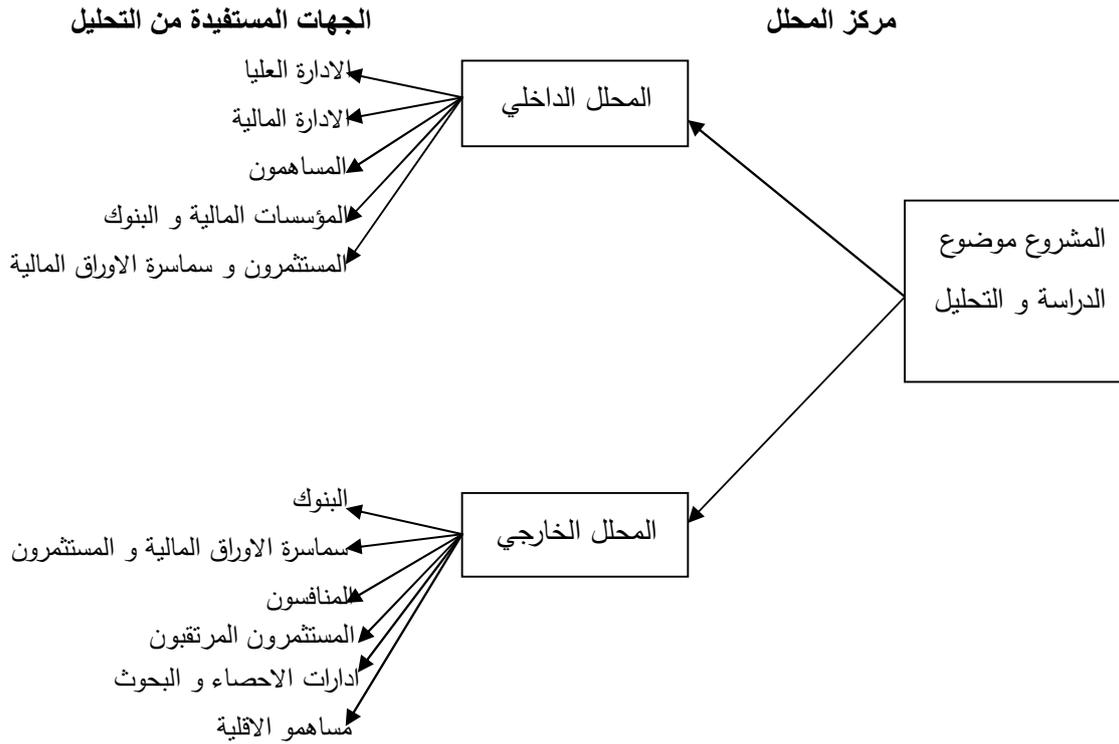
- تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية:³
- أ- الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي، وتدريب أفرادها على التحليل؛
 - ب- مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها ومكانها في السوق.

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 19.

² - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 237.

³ - محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2014، ص:

الشكل رقم (01): الجهات أو الاطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: حنفي علي، المدخل الى الادارة المالية الحديثة، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل، الجزء الاول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص: 55.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة:¹

1- نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛
 - تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
 - اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- 2- نتائج التحليل الداخلي:** يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
 - اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص: 170.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

المبحث الثالث: طبيعة التحليل المالي و معاييرهِ

يمثل التحليل المالي بأساليبه المختلفة، المعروفة بالأساليب التقليدية و الحديثة و المستعملة من طرف المؤسسة، كما أن له خطوات و منهجية يعتمد عليها المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل، وذلك من أجل قيام هذه الأخيرة لوظائفه بالشكل المطلوب، حيث يعتمد في ذلك على المادة الخام التي تعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لعملية التحليل، وهي مختلف البيانات المالية و المحاسبية مكونة في ذلك ما يسمى بالمعلومات اللازمة للتحليل و نجاحه، ويجب مراعاة معايير و مقومات التحليل لكي يقوم المحلل بتوصل الى نتائج ذات أهمية دقيقة.

المطلب الأول: مقومات ومنهجية وخطوات التحليل المالي

أولاً: مقومات التحليل المالي

- يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في:¹
- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح؛
 - تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها؛
 - تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛
 - التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل؛
 - أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة؛
 - يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

ثانياً: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:¹

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص: 03.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

1- تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم

يتجدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه

أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر، فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

4- اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكل

من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

5- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج

حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

6- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس

يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

7- دراسة وتحليل أسباب الانحراف

بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت إلى انحراف المعيار المستخدم.

¹ - أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص: 32.

8- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للمؤسسة.

ثالثاً: خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفقاً للخطوات التالية:¹

1- **مرحلة التصنيف:** يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزأين وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

2- **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

3- **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقديم الاقتراحات.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته

أولاً: مفهوم معايير التحليل المالي

هو عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كقياس للحكم على كفاءة و ملائمة نسبة معينة او رقم ما، ومن امثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي إثنان.²

ثانياً: أنواع معايير التحليل المالي

من المعروف عموماً ان هناك اربعة انواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة و التي يمكن ذكرها فيما يلي:³

أ- معيار التحليل المالي المطلق

و يعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، و يقاس به التقلبات الواقعية.

¹ - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص: 79.

² - هيثم محمد الزغبي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الاردن، 2000، ص، ص: 179، 178.

³ - منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص، ص: 84، 85.

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي

و يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار الى ابتعاده عن متطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، و يمكن اللجوء الى هذا المعيار عند عدم وجود معايير اخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

ب- معيار التحليل للصناعة

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات الاخرى، لاغراض القياس و التقييم لفرع او أكثر من فروع الصناعة، و يعتبر هذا المعيار أكثر قربا الى الواقع من المعيار المطلق لانه ياخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

ج- معيار التحليل المالي التاريخي

عبارة عن النسب و الارقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذت أداء مؤسسة معينة في الماضي، و التي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، و التوقع المستقبلي بشأن أدائها.

د- معيار التحليل المالي المخطط

يصمم هذا المعيار من قبل ادارة المؤسسة، و الذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، و هذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات السابقة للادارة و التي مؤشرا للأداء و التقييم و تحديد الانحرافات، كذلك هذا المعيار قد يشمل تقا صيل اخرى لاداء المؤسسة، كتحديد النسب التي تجدها الادارة مناسبة لانشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية، و على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا انه لا يعد المعيار الامثل للمقارنة و تقييم الاداء لأنه لا ياخذ بعين الاعتبار واقع الاداء العام في المؤسسات المماثلة.

ثالثا: خصائص معايير التحليل المالي

- من اجل ان يكون المعيار مقبولا و ذو معنى، لابد من ان يتصف بالخصائص التالية:¹
- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا يتصف بالواقع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
 - أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، و إن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه، إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛
 - أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب.

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص: 180.

رابعاً: استخدامات معايير التحليل المالي

يمكن ايجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- تفسير الظواهر المالية المختلف و إعطائها وصفا كميا؛
- تفسير المدلولات و المؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحرافات؛
- قياس النتائج الفعلية الى النسب المعيارية.

المطلب الثالث: طرق و أدوات التحليل المالي

أولاً: طرق التحليل المالي

1- التحليل التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، حيث يركز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:²

أ- تطور النشاط

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، وبناءً على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض)، يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرماً مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة

تعبر الأصول عن مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشراً إستراتيجياً هاماً يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

¹ - هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص: 173.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

2011، ص: 69-71.

ج- تطور هيكل دوره الاستغلال

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدوره الاستغلال، والتي ينبغي مراقبتها تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د- تطور الهيكل المالي

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثل أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءً على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد، ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.

2- التحليل المقارن

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءً على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية.

يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغيير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

3- التحليل المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف المؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:¹

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8%؛
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، ص: 70-71.

ثانياً: أدوات التحليل المالي

يهدف المحلل المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضماناً لتحسين الوضع في المستقبل، وضماناً لاستمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال:¹

1- تحليل الهيكل المالي

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على القيود التوازن المالي، والمردودية والملاءة المالية... الخ، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم النشاط والنتائج

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- تقييم المردودية

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية

يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الزمني، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، ص: 71، 72.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة التطور التاريخي و استعمالاته وطبيعته، حيث تطرفنا الى عرض مختلف أنواعه ونتائجه و الاهداف التي يسعى الى تحقيقها و التي تعبر عن **المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي** اف المؤسسة ككل، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الاداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث اصبح العمود الفقري للإدارة المالية، و ازدادت اهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجه.

الفصل الثاني:
تحليل و معالجة
المعلومات المالية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية و الحاضرة للمؤسسة، واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية، التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة و الحالية، ويتم تحليلها باستخدام الاساليب و الادوات المناسبة، لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن اداء المؤسسة في الماضي إضافة الى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الاطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، و يعتبر التحليل باستخدام المؤشرات و النسب المالية من اقدم ادوات التحليل المالي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى عرض الميزانية المحاسبية و المالية، التي تعتبر من اهم القوائم المالية، و تحليلها بواسطة التوازنات و النسب المالية.
و علىية فقد قسم هذا الفصل الى مبحثين:
المبحث الأول: الوثائق المستعملة في التحليل المالي؛
المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات و النسب المالية.

المبحث الأول: الوثائق المستعملة في التحليل المالي

ان الميزانية المحاسبية لا تستجيب الى متطلبات التحليل الجيد للوضعية المالية للمؤسسة، بل انها تستعمل كأداة لتحديد النتائج، و كذلك تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير وهذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي، كما لا ننسى تسليط الضوء على جدول حسابات النتائج و الارصدة الوسطية.

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية

أولاً: تعريف الميزانية

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، ويتعبير آخر فان الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة.¹ أو هي وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها للحصول على صورة شاملة حول وضعية الذمة المالية للمؤسسة أي الخصوم التي تشمل مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة و الاصول التي تشمل مجموع الحقوق المكونة لاستعمالات المؤسسة.² بعبارة مختصرة الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة.

1- عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها

تتكون الميزانية من شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول، و شق الجانب الدائن و يتمثل في الخصوم.³

أ- الاصول و ترتيبها

تتمثل الاصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول الى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة، وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فان جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

- **الاستثمارات:** وتتمثل في الممتلكات و القيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض العملية الانتاجية، ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية، الأراضي، تجهيزات الانتاج،.... إلخ، وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة.
- **المخزونات:** وهي تتضمن الاصول التي اشترتها المؤسسة أو انتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية لتصنيع أو الاستغلال وهي تضم الموارد الأولية، البضائع، منتجات قيد التنفيذ، منتجات تامة الصنع، مهملات.... إلخ.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص: 174.

² - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سابق، ص: 8.

³ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: ادارة الاعمال، جامعة باتنة، 2009، ص: 18، 19.

- المدينون: وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير و بالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي:

- الاستثمارات،

- قيم الاستغلال،

ب- الخصوم و ترتيبها

تتمثل الخصوم التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الاموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تتعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة و مجموع احتياطاتها و علاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الاعباء و الخسائر، و تكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:¹

- الاموال الخاصة؛

- الديون طويلة الاجل؛

- الديون قصيرة الاجل.

و الجدول التالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المحاسبية، و ترتيبها حسب درجة السيولة و

الاستحقاقية.

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 19.

الفصل الثاني: تحليل و معالجة المعطيات المالية

الجدول رقم(01): الميزانية المحاسبية

المبلغ	الخصوم	رقم الحساب	مبلغ جزئي	مبلغ صافي	استهلاكات و مؤونات	مبلغ اجمالي	الأصول	الرقم الحساب
	<u>الأموال الخاصة</u>	1					<u>الاستثمارات</u>	2
	صندوق الشركة أو	10 و 11					مصاريق اعدادية	20
	الصندوق الشخصي						القيم المعنوية	21
	علاوات المساهمات	12					الأراضي	22
	احتياطات	13					تجهيزات الانتاج	24
	نتائج قيد التخصيص	18					تجهيزات اجتماعية	25
	مؤونات الخسائر و التكاليف	19					تجهيزات قيد التنفيذ	28
	مجموع 1						مجموع 2	
	<u>الديون</u>	5					<u>المخزونات</u>	3
	ديون الاستثمار	52					البضائع	30
	ديون الخزونات	53					مواد و لوازم	31
	مبالغ الاحتفاظ بها في الحساب	54					منتجات نصف مصنعة	33
	ديون اتجاه الشركات الحليفة	55					منتجات و اشغال قيد التنفيذ	34
	ديون الاستغلال	56					منتجات منجزة	35
	سلفات تجارية	57					فضلات و مهملات	36
	ديون مالية	58					المخزونات الموجودة في الخارج	37
	حسابات الأصول الدائنة	50					مجموع 3	
	مجموع 5						<u>حسابات مدينة</u>	4
							مدينو الاستثمار	42
							مدينو المخزونات	43
							ديون الشركاء والشركات الحليفة	44
							سلفات على الحساب	45
							تسبيقات الاستغلال	46
							ديون على الزبائن	47
							أموال جاهزة	48
							حسابات الخصوم المدينة	50
	نتيجة السنة المالية	88					مجموع 4	
							مجموع عام	

المصدر: اليمين سعادة، مرجع سابق، ص:20

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

تعرف قائمة الدخل " تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح و ذلك من خلال مقابلة الايرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق ذلك الايرادات، كما يطلق على هذه القائمة جدول حسابات النتائج، فالنتيجة أو صافي الدخل هي مجموعة التدفقات التي حدثت في المؤسسة خلال فترة محددة، ومن ثم تترجم الى ربح (زيادة في الأصول) أو خسارة (نقص في الأصول)".¹

ومن اهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نجد:

- مبدأ الحيطة و الحذر: إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة؛
 - مبدأ مقابلة التكاليف بالاييرادات: إذ يتم مقابلة تكاليف الفترة بايراداتها وهذا ما يجب أن تضمنه قائمة الدخل؛
 - مبدأ الاستحقاق: إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة أو الايراد.
- و تهدف قائمة الدخل الى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الارباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدهم على التنبؤ بالكمية و الوقت و عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية، و للربح المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة و التدفقات النقدية المستقبلية من جهة ثانية.

¹- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص:62.

الجدول رقم(02): جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		×
60	بضائع مستهلكة	×	
80	الهامش الإجمالي	-	+
80	الهامش الإجمالي	-	+
71	إنتاج مباع		×
72	إنتاج مخزون		×
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		×
74	أداءات متممة		×
75	تحويل التكاليف		×
61	مواد و لوازم مستهلكة	×	
62	خدمات	×	
81	القيمة المضافة	-	+
81	القيمة المضافة	-	+
77	منتجات مختلفة		×
78	تحويل تكاليف الاستغلال		×
63	مصاريف العاملين	×	
64	ضرائب و رسوم	×	
65	مصاريف مالية	×	
66	مصاريف مختلفة	×	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	×	
83	نتيجة الاستغلال	-	+
79	منتجات خارج الاستغلال		×
69	تكاليف خارج الاستغلال	×	
84	نتيجة خارج الاستغلال	-	+
83	نتيجة الاستغلال	-	+
84	نتيجة خارج الاستغلال	-	+
880	النتيجة الاجمالية للسنة المالية	-	+
889	ضرائب على الأرباح	×	
88	النتيجة الصافية للسنة المالية	-	+

المصدر: اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 21.

1- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:¹

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 22.

أ- أعباء الدورة و تتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة: أي استهلاك البضائع و المواد الاولية و السلع و الخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب و رسوم و مصاريف العاملين و المصاريف المالية...إلخ.
- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة: مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الاعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية...إلخ.

ب- نواتج الدورة و تشمل كلا من:

- نواتج الاستغلال: و تتمثل في المبيعات البضائع في المؤسسة التجارية او المختلطة و الانتاج المباع في المؤسسات الصناعية و المختلطة، وكذلك الانتاج المخزون بالإضافة الى الاداءات المتممة و تحويل أعباء الاستغلال و أعباء المنتجات الاخرى.

2- تحليل النتائج

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها، الى غاية الوصول الى النتيجة السنوية الصافية و هي على التوالي:¹

-الهامش الاجمالي

وهو الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على اساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، اما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على اساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة الى مجموع المصاريف التي تتعلق بها. و يعد الهامش التجاري مفهوما ذا اهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل اول مؤشر لتقييم نشاطها، فإذا كان رقم الاعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي.

-القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقية التي اضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما اضافته المؤسسة ضمن نشاطها، و تعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الانتاج من راس مال و يد عاملة و غيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل احسن معيار لقياس حجمها و نموها و تكامل هياكلها الانتاجية، فالقيمة المضافة تبين انتاج المؤسسة و استخداماتها الوسيطة من السلع و الخدمات التي تحصلت عليها من الغير، و تعتبر قياسا نقديا لما اضافته المؤسسة بوسائلها الانتاجية الخاصة، لان الاعتماد على رقم الاعمال في المؤسسة او حجم الاصول او حجم العمالة قد يكون مضللا، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني ان المؤسسة قد تحصلت على قيمة انتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، او قيمة الانتاج المحدود استلزم استخدامات وسيطة قليلة، و هذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الانتاج.

¹ - المرجع نفسه، ص،ص: 22،23.

-نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، و تخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

-نتيجة السنة المالية الاجمالية و الصافية

جمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، و هي النتيجة الاجمالية للسنة المالية، او للدورة الاستغلالية، و بعد طرح الضريبة على الارباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، و تعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: الارصدة الوسيطة للتسيير

أولاً: تعريف الارصدة الوسيطة للتسيير

نعني بالرصيد الفرق بين عنصرين أحدهما يمثل الايراد و الاخر يمثل التكلفة، تعبر عن مراحل تشكل النتيجة، وحسابها مهم للتفسير و تحديد المشكل عند مرحلة معينة(رقم الأعمال، معدل الهامش التجاري، القيمة المضافة، مصاريف المستخدمين، المصاريف المالية، المصاريف الخارجية)، ولكل رصيد قيمة تساعد على تحليل النتيجة أكثر.¹

ثانياً: دراسة جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير

إن الهدف من جدول الارصدة الوسيطة للتسيير هو إعطاء صورة واضحة حول مساهمة كل دورة من دوران النشاط في تحقيق الربح او الخسارة، فالأرصدة التي تتوسط رقم الاعمال و النتيجة الصافية تعد بمثابة مؤشرات تقيس قدرة المؤسسة على تعظيم ايراداتها و التحكم في تكاليفها، و يتم دراسة جدول الارصدة الوسيطة للتسيير كما يلي:²

1- **الهامش التجاري**: مؤشر يقيس العلاقة التجارية بين المؤسسة و العملاء من جهة، و المؤسسة و الموردين من جهة اخرى، و يتم حسابه على النحو التالي:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات البضائع} - \text{تكاليف المشتريات المباعة}$$

2- **الانتاج**: نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الصناعية و يغيب في القطاعات التجارية، و يتمثل في اجمالي المنتجات المصنعة باختلاف واستخدامها، و يتم حسابه على النحو التالي:

$$\text{الانتاج} = \text{الانتاج المباع} + \text{الانتاج المخزن} + \text{انتاج المؤسسة}$$

3- **القيمة المضافة**: تعبر عن القيمة التي قدمتها المؤسسة خلال نشاطها الأساسي، وتعرف من المنظور التجاري على أنها الفرق بين المبيعات و التكاليف المباشرة لشرائها، و يتم حسابها على النحو التالي:

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 209

² - نفس المرجع، ص: 189.

القيمة المضافة = الهامش التجاري + إنتاج الدورة - المشتريات من المواد الاولية - التغير في الخزون من المواد الاولية - المصاريف الخارجية الاخرى

4- الفائض الاجمالي للاستغلال: هو مؤشر يعبر عن الفرق بين الايرادات المحصلة او التي سوف تحصل في الاجل القريب و المصاريف المسددة أو التي ستسد في الاجل القصير، اي انه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي، ويتم حسابه على النحو التالي:

الفائض الاجمالي للاستغلال = القيمة المضافة + الاعانات - ضرائب و رسوم واقتطاعات مماثلة - مصاريف المستخدمين و المصاريف الاجتماعية - مخصصات مؤونات تدني قيم الاصول المتداولة ومخاطر الاستغلال + ايرادات الاستغلال الاخرى - مصاريف الاستغلال الاخرى

5- نتيجة الاستغلال: هو رصيد دورة الاستغلال، وتعبّر عن الفرق بين ايرادات الاستغلال ومواردها، كما يعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الفوائض و تكوين الثروة الاجمالية للمؤسسة، ويتم حسابه على النحو التالي:

نتيجة الاستغلال = الفائض الاجمالي للاستغلال + مخصصات الاهتلاك و مؤونات تدني قيم الاصول الثابتة - استرجاع الاهتلاكات و مؤونات تدني قيم الاصول الثابتة

6- النتيجة المالية: هي رصيد العمليات المالية الناتجة عن عملية الاستدانة و المتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض و الايرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية، ويتم حسابه على النحو التالي:

النتيجة المالية = الايرادات المالية - المصاريف المالية

7- النتيجة الجارية قبل الضريبة: هي مجموعة كل من نتيجة الاستغلال و النتيجة المالية، ويتم حسابه على النحو التالي:

النتيجة الجارية قبل الضريبة = نتيجة الاستغلال + النتيجة المالية

8- النتيجة الاستثنائية: هي الفرق بين الايرادات و المصاريف ذات الطابع الاستثنائي و تتضمن مختلف العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال و الاستثمار و العمليات المالية، ويتم حسابه على النحو التالي:

النتيجة الاستثنائية = الايرادات الاستثنائية - المصاريف الاستثنائية

9- النتيجة الصافية: هي عبارة عن طرح أو جمع حسب الحالة للنتيجة الجارية قبل الضريبة و النتيجة الاستثنائية، ويتم حسابه على النحو التالي:

النتيجة الصافية = النتيجة الجارية قبل الضريبة + النتيجة الاستثنائية - الضرائب على

جدول رقم(03): جدول الارصدة الوسيطة للتسيير

المبلغ	التعيين
	- بضاعة مباعة - بضاعة مستهلكة
	- الهامش الاجمالي
	- انتاج مباع - انتاج مخزن - انتاج المؤسسة لذاتها - اداء خدمات
	- انتاج الدورة
	- هامش خام - انتاج الدورة - نواتج اخرى متنوعة - تحويل تكاليف متنوعة - مواد مستهلكة - خدمات - مصاريف التحصيل و البنك - عمولات/فتح رصيد
	- القيمة المضافة
	- القيمة المضافة - تحويل تكاليف الاستغلال - اعانات مستقبلية - مصاريف العمال - ضرائب و رسوم+مصاريف متنوعة EBE - اهتلاكات
	- نتيجة الاستغلال
	- نواتج مالية - مصاريف مالية

	- نتيجة جارية
	- نواتج استثنائية
	- اعباء استثنائية
	- نتيجة استثنائية
	- نتيجة جارية
	- نتيجة استثنائية
	- مساهمات العمال
	- ضرائب على الارباح
	- نتيجة الدورة الصافية

المصدر: بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007، ص: 33.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات و النسب المالية

يعتبر تحليل الميزانية بواسطة التوازن المالي و النسب المالية من اهم الادوات التي يعتمد عليها التحليل المالي، لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج المؤسسة، وكذا تعتبر اهم وسيلة للتحليل المركز المالي و الحكم على النتائج.

المطلب الأول: الميزانية المالية

ان الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بالعديد من الاجراءات و التعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول الى الميزانية المالية.

أولاً: تعريف الميزانية المالية

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الاصول من جهة، و درجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الاصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة، أما الخصوم فترتب وفقاً لدرجة استحقاقها المتزايدة، الامر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة)، و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل.¹

و تعرف أيضاً الميزانية المالية على أنها: "جدول يتضمن جانبين، جانب أصول و جانب خصوم، وترتب الاصول حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية، و ترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ السنوية."²

ثانياً: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية

ان تكوين الميزانية المالية يوضح معرفة كاملة لاستعمالات أموال المؤسسة، وكذا التزاماتها، ولا تكون هذه المعرفة إلا بعد إجراء سلسلة من التعديلات عن الميزانية المحاسبية، فالنتائج المحصل عليها من هذه

¹- Nacer Eddin Saadi, Analyse financière d' entreprise méthodes et outils d' analyse et de diagnostic en normes française et internationale, l'harmattan, paris , France ,2009, P :75.

²- بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص: 99.

الاخيرة لا تستجيب الى أهداف مالية، و بالتالي يصعب الاستفادة من استعمالها في عملية التقييم، لذلك لابد ان يتم تحويلها الى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وفق للعمليات التالية:

- عملية اعادة التقييم: تحديد القيمة الحقيقية للأموال؛
- عمليات اعادة الترتيب حسب مبدأين درجة السيولة و استحقاقية الخصوم؛
- عمليات إعادة التجميع: الحصول على الميزانية الختصرة.

لذلك سيتم تحويل الميزانية وفق الشروط المالية حتى تصبح مكيفة مع متطلبات التحليل، لان الميزانية ما هي إلا عبارة عن ميزانية محاسبية معدلة في هيكلها، من حيث التجميع و اعادة التوزيع.¹

1- تحويل عناصر الأصول

نستعمل في عملية الفصل بين الاصول عنصر مبدأ السنة كقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحرك خلال سنة أو دورة الاستغلال، وهذا بهدف وضع مقارنة بينهما وبين الاصول لأكثر من سنة، و حسب هذا التقييم فان الاصول تحول الى قسمين: **القسم الأول:** وهو بأعلى الميزانية و يمثل مجموع العناصر التي تستعملها المؤسسة أو تبقى تحت تصرفها لمدة تفوق السنة.

القسم الثاني: وهو أسفل الميزانية يضم باقي عناصر الاصول التي تستعمل في دورة واحدة.²

أ- الاصول الثابتة

تشمل قسمين أساسيين هما الاستثمارات، و القيم الاخرى لأكثر من سنة، وفي كلا الجزأين نجد أن ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة، حيث تكون القيم المعنوية و المادية ذات أطول مدة في أعلى الميزانية، ثم تليها الآلات و المعدات ثم بعدها القيم الثابتة الاخرى، و التي تشمل مخزون العمل، سندات المساهمة، الكفالات المدفوعة.

- مخزون العمل: هو المخزون الادنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق من حيث الأسعار و الكميات، فهذا المخزون يبقى في المؤسسة باستمرار و لعدة سنوات، لهذا يضم الى القيم الثابتة.

- سندات المساهمة: تعبر عن مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسات أخرى وبقى لدى الغير لمدة تزيد عن سنة كما يحقق للمؤسسة المقرضة أرباح و بالتالي يعتبر استثمار مالي طويل الاجل.

- كفالات مدفوعة: يعتبر هذا العنصر من القيم التي تدفعها المؤسسة الى المصالح المعنية و تبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

¹ - شباح نعيمة، دور التحليل في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007، ص: 63.

² - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشا، مرجع سابق، ص: 9.

- محجوزات بنكية: اذا تم حجز مبلغ بالبنك مقابل شراء أحد الاصول، وهذا الحجز لمدة اكثر من سنة، فانه يدرج ضمن القيم الثابتة وقد يكون الحجز كذلك بناء على دعوى قضائية لا يمكن التصرف في المبلغ إلا بعد مدة تزيد عن سنة، لذلك يدرج هذا المبلغ في القيم الثابتة الأخرى.
 - الديون المشكوك فيها: اذا كان استرجاع هذه الديون في اجل اكثر من سنة، فإنها تدرج ضمن القيم الثابتة الاجرى، وكذلك لتحصيل أوراق القبض، اذا فاقت مدة استحقاقها سنة، كما يضاف الى القيم الثابتة الأخرى اي اصل تفوق مدته سنة.
- ب- الاصول المتداولة**

لقد عرفت الاصول المتداولة من قبل المجمع الامريكى للمحاسبين القانونيين على انها "النقدية و الاصول او الموارد الأخرى و التي تحدد على عادة اساس توقع معقول لانها تتحول الى نقدية، او تباع او تستهلك خلال دورة العمليات".¹

كما عرفها "**Sanders Hatfield Moore**" على أنها " تلك الاصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط الى نقدية، و الاصول التي تقتنى بقصد تحويلها الى نقدية، و هي تشمل:²

- قيم الاستغلال: تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد و اللوازم، المنتجات التامة، و النصف المصنعة، و قيد التنفيذ.....إلخ، مطروحا منها مخزون الامان.

- القيم المحققة: تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير، مثل الزبائن، سندات التوظيف.....إلخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي ادرجت ضمن الاصول الثابتة، او التي حولت الى سيولة.

- القيم الجاهزة: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة و تشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2- تحويل عناصر الخصوم

بالإضافة الى المبدأ السنوية و مبدأ الاستحقاق و بالتالي نحصل على قسمين أساسيين هما:

الأموال الدائمة و التي مدتها سنة، أما الأقل من سنة هي الديون قصيرة الأجل.

أ- **الأموال الدائمة**: ترتب حسب درجة الاستحقاق، ويشمل حسب الترتيب مايلي:

رأس مالها(جماعي أو شخصي)، الاحتياطات، إضافة الى المؤنات غير المبررة بعد دفع نسبة الضريبة منها، وكل هذه الحسابات تدفع في القسم الأول و هي الأموال الخاصة، أما القسم الثاني فهو يمثل الموارد التي تتجاوز السنة وهي ما تسمى ديون طويلة و متوسطة الأجل: ديون الاستثمار، حسابات الشركات طويلة الأجل....إلخ.

ب- **ديون قصيرة الاجل**: وتتمثل في ديون الموردين و الضرائب الواجبة الدفع، و التسبيقات، وجزء من

النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، وعلى العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم وهي لا تتعدى السنة و تنقسم الى:

¹ - مبارك لسوس، **التسيير المالي**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 16.

² - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 34، 35.

- ديون قصيرة الأجل للإستغلال: هي التي حصلت عليها المؤسسة بغرض تمويل نشاطها العادي وتمثل في ديون المخزونات و أوراق القبض.

- ديون قصيرة الأجل خارج الإستغلال: ويتصف هذا النوع من الديون بعدم دورتها وتمثل في جزء من الديون طويلة الأجل المستحقة في السنة الموالية(قصيرة الأجل)، النتيجة الموزعة، الضريبة على أرباح الشركات، مؤونات الأعباء و الخسائر الواجبة الدفع في السنة الموالية، الحسابات الجارية للشركات.¹

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة

1- تعريف الميزانية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم، و مبدأ السيولة لأصول، وبراغي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.²

و الجدول الموالي يوضح الميزانية المالية المختصرة و مختلف مكوناتها:

الجدول رقم(04): الميزانية المالية المختصرة

الخصول		الاصول	
الاموال الخاصة	الاموال الدائمة	أصول الثابتة	
الديون طويلة الاجل		مخزونات	الاصول المتداولة
الديون قصيرة الاجل		قيم محققة	
		قيم جاهزة	
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

المصدر: اليمين سعادة، مرجع سابق، ص:37.

2- نواحي القصور في الميزانية المالية

ليكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي:

تقيم عناصر الخصوم في الميزانية المحاسبية بالقيمة التاريخية، لذا فإنها تختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير عاملي الزمن و التضخم على قيمة النقود.

كما يطرح نفس الاشكال بين كل من الاصول الثابتة و المتداولة خاصة المادية منها، في تقدم في الميزانية المحاسبية على اساس القيمة التاريخية خلال الحصول عليها، لهذا باختلاف المدة بين النوعية من الاصول تختلف قيمتها النقدية.

لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل و المقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين، اذن فيجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية، وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة(القيم الحالية لها).

¹- بوعلام بوشاشي، مرجع سابق، ص: 96.

²- Piere Conso, Gestion Financière de l'entreprise, Edition,1989,P:182.

إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار، و يعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كريح اضافي للمؤسسة، و يسجل في حساب فرق إعادة التقييم ضمن رأس المال الخاص.¹

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال نسب للحكم على وضعية المؤسسة لا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة، أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

ويمكن تعريف النسب على أنها: "علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن ان تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، و تسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة، و تحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين و البنوك."²

ومن اهم النسب المالية مايلي:

- نسب السيولة

- نسب النشاط

- نسب التمويل

- نسب المردودية

أولاً: نسب السيولة

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائئيتها عندما يحين أجل استحقاق هذه الإلتزامات، و ترتبط هذه النسب بوجود هذه الاصول السائلة التي يمكن تداولها في الاسواق و تحويلها الى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق، وتشمل هذه النسب مايلي:³

$$1- \text{نسبة التداول: } \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية.

$$2- \text{نسبة السيولة: } \frac{\text{الاصول الجارية-المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية و دون اللجوء الى المخزون.

$$3- \text{نسبة النقدية: } \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة مقدار النقدية وما في حكمها (الاستثمارات في الاوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية.

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 37، 38.

² - بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص: 84.

³ - محمد لزعر، مرجع سابق، ص: 99.

ثانيا: نسب النشاط

تسمى بنسب النشاط أو نسب قياس إدارة الأصول ويقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة ومن بين هذه النسب:¹

$$1- \text{معدل دوران الاصول الثابتة: } \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الاصول الثابتة لديها في أرباح للمؤسسة.

$$2- \text{معدل دوران المخزون: } \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تشير هذه النسبة الى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة و كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

$$3- \text{معدل فترة التخزين: } \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه و يعد طول هذه المدة أمرا غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع المنتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، و رغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة ارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب و النقل و غيرها.

$$4- \text{معدل دوران إجمالي الاصول: } \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الاصول}}$$

توضح هذه العلاقة مدى نشاط الاصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الاصول المتداولة و الثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، و لكن يجب ان يراعي أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لان بعض الانشطة تحتاج الى اصول ثابتة كبيرة بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة.

ثالثا: نسب التمويل:

تعتبر هذه المجموعة من النسب الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته، و مدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء داخلية أو خارجية، و من أهم هذه النسب مايلي:²

$$1- \text{نسبة التمويل الدائم: } \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الاموال الدائمة للاصول الثابتة.

¹ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سابق، ص: 19.

² - بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص: 86، 87.

وحتى تكون كمؤشر ايجابي للمؤسسة فانه يجب ان تكون قيمتها تساوي الواحد على الاقل، أي الاموال الدائمة مساوية لقيمة الاصول الثابتة، وهو ما جعل رأس مال معدوما.

2- نسبة التمويل الذاتي: $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة. فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3- نسبة التمويل الخارجي: $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الاموال الخارجية في عملية التمويل. فكلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

رابعا: نسب المردودية

تعبر هذه النسب على قدرة المؤسسة على استخدام الامثل لمواردها المتاحة بفعالية و كفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد:¹

1- المردودية المالية: $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الاموال الخاصة المستعملة. ومن الاحسن ان تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

2- المردودية الاقتصادية: $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$

تعتبر هذه النبية عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الارباح.

3- المردودية التجارية(نسبة الربحية الصافية): $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال خارج الضريبة}}$

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.

4- مردودية النشاط(نسبة الهامش الإجمالي): $\frac{\text{الهامش الاجمالي}}{\text{رقم الاعمال خارج الضريبة}}$

تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، و من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

5- نسبة ربحية الاستغلال: $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال خارج الضريبة}}$

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها.

6- نسبة التكامل العمودي(نسبة القيمة المضافة): $\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الاعمال خارج ضريبة}}$

¹ - بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص: 11.

تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الانتاجية لان القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الانتاج و تكاليفه.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم الحلل المالي بصياغة الميزانية و ذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الاصول و الخصوم، حيث يبدأ بالدراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على المؤشرات تعرف بالمؤشرات التوازن المالي و المتمثلة:

أولاً: رأس المال العامل

هو ذلك " هو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل الى المدى القصير".¹

أو هو "هامش الامان الناتج عن فائض الاموال الدائمة على الاصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الاستغلال" و يحسب بإحدى الطريقتين:²

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الاصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الاصول المتداولة - ديون قصيرة الاجل

و هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيصها أهمها فيما يلي:³

1- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الاضافي من الاموال الخاصة الممولة من الاصول الثابتة، و يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - اصول الثابتة

و لدينا: الاصول الدائمة = الخصوم - الديون قصيرة الأجل

و الاصول الثابتة = الأصول - الأصول المتداولة

و عليه نجد أن: رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

2- رأس المال الإجمالي: هو مجموع عناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة، وهو يدور في مدة سنة أو أقل، و يشمل مجموع الاصول المتداولة:

أي: رأس المال العامل الإجمالي = الاصول - الاصول الثابتة

أو: رأس المال العامل الاجمالي = أصول المتداولة = رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة الأجل

3- رأس المال العامل الخارجي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال الاجمالي أو الاصول المتداولة و يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الاجمالي - رأس المال العامل الخاص

¹- Pierre Conson, Farouk Hemici, Gestion Financière de l'entreprise ,10eme Edition, Dunod, Paris,2002,PP,198,199.

²- Josette Peyrard, Analyse Financière, 8eme Edition, Libraire Vuibert, Paris, November,pp,128 ,129.

³- مختاري زهرة، التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم:مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2011، ص:112.

= مجموع الخصوم - الاموال الخاصة

وعليه: رأس المال العامل الخارجي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

و هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل:

أ- رأس المال العامل الموجب: $FR > 0$: يشير هذا الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير الى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل معدوم: $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الاصول الثابتة فقط، أما الاصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح اي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل سالب: $FR < 0$: في هذه الحالة هذه يعني ان المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

ندرس احتياجات رأس المال العامل في الاجل القصير، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الاجل لم يصل موعد تسديدها، بينما الاصول المتداولة التي لم تتحول بعد الى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على ان تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات، و تحسب بالعلاقة التالية:¹

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

أو: احتياجات رأس المال العامل = (اصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الاجل - سلفات المصرفية)

نميز نوعين من احتياجات رأس المال العامل:

- 1- **احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال**: تمثل احتياجات التمويل المتولد عن دورة الاستغلال، وبسبب حدوث فارق بين احتياجات الاستغلال (مخزون + دائنون)، وموارد الاستغلال (موردون)، حيث أن:
 - احتياجات الاستغلال: تتمثل في احتياجات التمويل بفعل سرعة دوران الاستغلال؛
 - موارد الاستغلال: تتمثل موارد التمويل بفعل الديون المقدمة من الموردون.

و تحسب بالعلاقة التالية:

BFR_{ex} = قيم الاستغلال + قيم جاهزة - مجموع الديون قصيرة الاجل (غير السلفات المصرفية)
BFR_{ex} = (مجموع الاصول المتداولة - قيم جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الاجل - سلفات مصرفية)
BFR_{ex} = احتياجات الاستغلال الدورة - موارد الاستغلال

¹ - بن خروف جليلة: مرجع سابق، ص: 91.

2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: يمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج الاستغلال، و سبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (دائنون آخرون)، و موارد خارج الاستغلال (ديون متنوعة)، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFR}_{\text{Hex}} = \text{احتياجات خارج الاستغلال الدورة} - \text{موارد خارج الاستغلال الدورة}$$

$$\text{BFR}_{\text{Hex}} = \text{ذمم مدينة متنوعة} - \text{ديون متنوعة}$$

و منه احتياجات رأس المال العامل الاجمالي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

$$\text{BFR} = \text{BFR}_{\text{ex}} + \text{BFR}_{\text{Hex}}$$

حالات احتياجات رأس المال العامل:¹

أ- احتياجات رأس المال العامل موجبة: $\text{BFR} > 0$: في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع الى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

- ارتفاع سرعة دوران العملاء؛

- انخفاض سرعة دوران الموردين.

ب- احتياجات رأس المال العامل سالبة: $\text{BFR} < 0$: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود الى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الاجال المحددة.

ثالثا: الخزينة

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة و المحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها: "الفرق بين الاصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية." أي ان كل عنصر من الاصول سيتحول الى سيولة فهو عنصر ايجابي في الخزينة، و أي عنصر من الديون بلغ تاريخ إستحقاقه هو يمثل عنصر سلبي لها.

و تحسب الخزينة الصافية كالاتي:²

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{أو: الخزينة الصافية} = \text{الأصول الموظفة وغيرها من الاصول الجارية} + \text{أموال الخزينة اصول} - \text{أموال الخزينة خصوم}$$

حالات الخزينة التالية:

أ- الخزينة موجبة: $\text{TN} > 0$: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، و بالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بإحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل

¹ - اليمن سعادة، مرجع سابق، ص: 65.

² - لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 97.

السيولة، الامر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الاصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

ب- الخزينة معدومة: $TN=0$: هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل.

ج- الخزينة سالبة: $TN < 0$: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرا النشاط.

خلاصة الفصل الثاني

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة و تحقيق الاهداف و التوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه ان يعتمد في تحليله على عدة ادوات ومن بين هذه الادوات نجد مؤشرات التوازنات المالية و النسب المالية، و التي تعتبر الاكثر شيوعا و استخداما في التحليل المالي، ذلك لانها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالية للمؤسسة و تسمح لها بالكشف عن نقاط القوة و الضعف فيها كما يمنح للمؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثالث:
دراسة تطبيقية
لمؤسسة الاسمنت

تمهيد

تعد مؤسسة الاسمنت -تبسة- من المؤسسات الصناعية الرائدة في مجال صناعة الاسمنت و مشتقاته على المستوى الوطني، و سيتم في هذا الفصل القيام بتحليل مالي لهذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة لها مكانة مهمة و فعالة في اقتصاد البلاد.
و عليه سيقسم هذا الفصل الى مبحثين:
المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة الاسمنت؛
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة الاسمنت.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الاسمنت تبسة

تعتبر مؤسسة الاسمنت من أهم المؤسسات على المستوى الوطني، و ذلك نظرا لأهمية البالغة التي تحتلها في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تساهم في تمويل قطاع البناء، و لقد مر انشاء هذه المؤسسة بعدة مراحل و باشتراك عدة مؤسسات اخرى محلية و اجنبية لذا سنحاول التعريف بهذه المؤسسة و مراحل العملية الانتاجية بها.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة الاسمنت

يمكن ان تعرف مؤسسة الاسمنت تبسة من خلال:

أولا : نشأة المؤسسة

مؤسسة اسمنت تبسة هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي مؤسسة منفردة عن المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر جيكا "GICA"¹.

أنشأت مؤسسة الاسمنت تبسة بمساهمة جزائرية من طرف مجمع جيكا نسبتها 100% ، على خلاف بعض المؤسسات الاخرى التي يدخل في رأسمالها مساهمات أجنبية، مثل بني صاف بنسبة 35% لمؤسسة فرعون السعودية، و المؤسستين سور الغزلان و حجر السود بمساهمة قدرها 35% لكل مؤسسة للشريك BUZZI الإيطالي، اما زهانة فنسبة 35% للشريك المصري أساك ASEC، و متيجة بنسبة 35% للشريك الفرنسي لافارج LAFARGE، و تساهم المؤسسة بنسبة 4.34% من انتاج مجمع جيكا بطاقة انتاجية قدرها 500000 طن وهي طاقة معتبرة، و يخطط لرفع انتاجها مع حلول سنة 2016 و عدة مؤسسات اخرى مثل عين الكبيرة، الشلف، زهانة، بني صاف، ليصل الانتاج الكلي للمجمع الى 07 مليون طن.

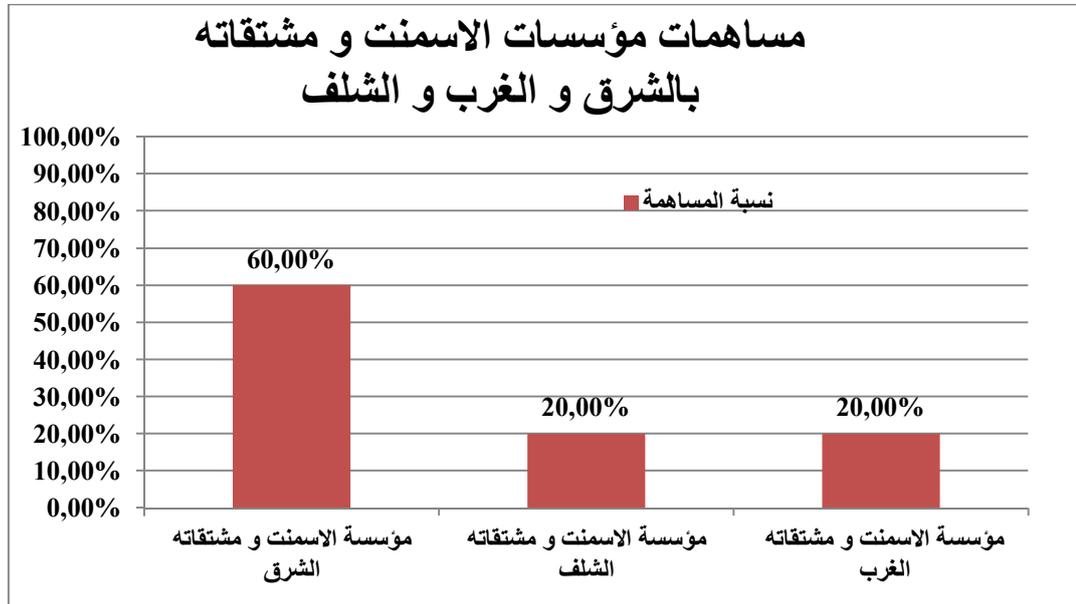
تأسست مؤسسة الاسمنت تبسة في إطار المخطط الرباعي(1976-1980) للتنمية و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1985 تحت إشراف المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء (EDIMCO)، ولكن في سنة 1988 تم تحويل ملف هذا المشروع إلى مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للشرق بولاية قسنطينة، بسبب قريها جغرافيا من ولاية تبسة، التي أنشأتها في 29 نوفمبر 1993 تحت اسم مؤسسة الاسمنت تبسة و مشتقاته للشرق-مصنع الماء الابيض- برأسمال اجتماعي قدره 800.000.000 تقسم الى 8000 سهم قيمة كل سهم 100.000 دج بمساهمات من مؤسسات الاسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف بينما الباقي كان على شكل قرض من البنك الجزائري للتنمية BDA كما هو موضح في الجدول الاتي:

¹- GICA:Groupe Industriel de Ciments d' Algérie.

الجدول رقم(06): مساهمات مؤسسات الاسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف

المؤسسة المساهمة	عدد السهم	نسبة المساهمة
مؤسسة الاسمنت و مشتقاته الشرق	4800	60%
مؤسسة الاسمنت و مشتقاته الشلف	1600	20%
مؤسسة الاسمنت و مشتقاته الغرب	1600	20%
المجموع	8000	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات من مديرية الموارد البشرية و في ما يلي التمثيل البياني لرأس المال لمؤسسة الاسمنت



الشكل رقم(02): يوضح مساهمة مؤسسات الإسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف

تمثل مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للشرق الباعث الاساسي للمشروع بمساهمة تقدر بـ60%، و في سنة 1996 انفصلت المؤسسة عن الأم -مؤسسة إسمنت تبسة STC- و ابتداء من سنة 1997 أصبحت مؤسسة الشرق الساهم الوحيد بشرائها لباقي الأسهم من المؤسسات الاخرى، وفي سنة 1988 أصبح رأسمال المؤسسة يقدر بـ1.200.000.000 دج و ارتفع في سنة 2003 الى 2.700.000.000 دج

ثانيا: الموقع

يقع المصنع في الماء الابيض على بعد 2 كلم من الماء الأبيض، جنوب مدينة تبسة يبعد عنها حوالي 26 كلم بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16 على مساحة 32 هكتار والتي تعود ملكيتها للدولة و الخواص، أما فكرة الإنشاء و اختيار المكان الذي بني فيه المصنع يعود الى عدة عوامل أهمها:
- وجود الكلس بالمنطقة و الذي يتضمن تشغيل المصنع 100 سنة، حيث يمتد على مساحة 10 كلم قرب مورد الطين و يبعد مسافة 2 كلم عن المصنع.

- تواجد المواد الاولية الاخرى بالبلديات المجاورة، الحديد الثلاثي في جبل العنق و بئر الكاهنة الجبس من بلدية بئر العاتر و جبل العنق.
- الاراضي التي بني عليها المصنع غير صالحة للزراعة.
- اما المديرية العامة للمؤسسة فتقع في جبل الجرف في ولاية تبسة، هذا اضافة الى الوحدة التجارية التابعة للمؤسسة و التي تقع في المنطقة الصناعية في حي علي مهني تبسة.

ثالثا: مراحل انشاء المشروع

- انشئ المصنع على مدى 67 شهر(5سنوات و7أشهر)، من يوم البناء 1990/02/25 الى غاية 1995/02/11 تاريخ نهاية الاشغال، وقد ساهمت في انجازه المؤسسات التالية:
- **FLS**: مؤسسة متعددة الجنسيات دنمركية، اسبانية، قامت بالدراسة التقنية للانجاز المصنع وكذا تمويله بالسلع و المعدات اللازمة، بالإضافة الى عملية الاشراف على تركيب و تسيير الاجهزة الميكانيكية و الكهربائية.

- **COSIDER**: مؤسسة جزائرية تكفلت بأداء كل أشغال الهندسة المعمارية (تجهيز الاراضي و البناء)
 - **BATIMETAR**: تركيب الهياكل المعدنية من مستودعات و ورشات الميكانيك.
 - **ENCC**: اهتمت بالتركيب المعدات الميكانيكية بأكملها.
 - **SONELGAZ**: تزويد المصنع بالغاز الطبيعي عن طريق الخط الايطالي.
 - **GAZODUC**: تزويد المصنع بالكهرباء بقوة ضغط 90 كيلوفولط لخط تبسة جبل العنق.
 - **ETURAT**: مؤسسة جزائرية زودت المصنع بالماء بقوة ضغط 6 لتر/الثانية
- رابعا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة

جاء انشاء مؤسسة اسمنت تبسة لتغطية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية في الصناعة، كما ان دورها في الاقتصاد الوطني يبرز من خلال الزيادة المفردة في الطلب عليها و تعود هذه الزيادة الى كبر حجم المشاريع و تعددها، و زيادة توسع عمليات البناء و تسيير و تغيير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية. كما أن صناعة الاسمنت محلية تحد من هدر العملة الصعبة الموجهة لتغطية الطلب الوطني المتزايد على هذه المادة و الذي يصل الجزء المستورد منها سنة 1985 الى 5.8 مليون طن، بينما كان الإنتاج الوطني 6 مليون طن بنسبة 55% و 45% مستوردة، وفي سنة 1996 غطى الانتاج الوطني بنسبة 90% من الطلب المحلي و بقية نسبة 10% فقط كإنتاج مستورد.

وعليه نلاحظ أنه بفضل إنشاء مؤسسة إسمنت تبسة أصبح من الممكن تغطية الطلب بإنتاج محلي، كما ساهم في امتصاص البطالة و توفير مناصب عمل مختلفة.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة و قيمتها

تهدف المؤسسة الى تحقيق مجموعة من الغايات منها ما هو اقتصادي و منها ما هو اجتماعي، و هي نستند في تحقيق أهدافها و انجاز اعمالها الى مجموعة من القيم.

أولاً: أهداف المؤسسة

تتمثل أهداف المؤسسة حسب ما ورد في الوثائق القانونية لها في ممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الاسمنت و مواد البناء في الوطن و خارجه و المتمثلة في: الانتاج ، التسويق، النقل، العمليات المالية و العقارية و غير العقارية، الخاصة والمرتبطة ارتباطا مباشر بمادة الاسمنت، ولا تعتبر هدف توفير مواد البناء الهدف الوحيد و انما هو جزء من الاهداف الكلية المتمثلة في:

1- الأهداف المالية: و تتمثل في الاتي:

- تحقيق أكبر ربح ممكن في السوق؛
- الزيادة في راس المال؛
- شراء استثمارات جديدة؛
- توسيع نشاط المؤسسة الانتاجي و التشغيلي.

2- الاهداف الإجتماعية: تتلخص في الآتي:

- انتاج منتج يتصف بالمواصفات الدولية و يسمح بالمنافسة؛
- الإمتثال لمتطلبات الجودة و الامن و البيئة؛
- تغطية العجز في مجال الاسمنت و مواد البناء؛
- اعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي؛
- تنمية الاقتصاد الوطني و توفير مناسب شغل.

بالنسبة للأهداف المالية للمؤسسة فهي تركز على تعظيم الارباح قصيرة الاجل من خلال تحقيق كفاءة العمليات المالية، الاستثمارية و التشغيلية، بدل هدف تعظيم قيمة المؤسسة، أما الاهداف الاجتماعية فهي تدور حول تحقيق الجودة في المنتج، ضمان الامن الصناعي، حماية البيئة و المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق توفير مواد البناء و مناصب الشغل، و هي لا ترقى الى مستوى تحقيق الرفاهية المادية للعمال و المجتمع.

ثانياً: قيم المؤسسة

هناك مجموعة من القيم التي تؤمن بها مؤسسة اسمنت تبسة و غيرها من المؤسسات التابعة للمجمع الصناعي للاسمنت الجزائر، و تمارس وفقاً لنشاطاتها، وهي مصنفة إلى ثلاث مجموعات من القيم: قيم المهنة، قيم نشاط المؤسسة، و قيم تسيرية، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- قيم المهنة: و تتمثل في الاتي:

- الكفاءة: تهتم مؤسسة اسمنت تبسة و غيرها من المؤسسات في مجال صناعة الاسمنت بضمان الكفاءة في جميع المهن المتعلقة ب: الاسمنت و مشتقاته، التكوين، الصيانة، التوزيع، توفير الخدمات التكنولوجية و الحراسة و الامن، و مكافئة الاشخاص الكفاء على تطبيق القيم الصحيحة، مع الاشارة ان المؤسسة توفر الجو الذي يسمح بتكوين المعارف و المهارات النظرية و التطبيقية، و التي تنعكس على الاداء.

- **المسؤولية:** تتميز مؤسسة اسمنت تبسة و غيرها من المؤسسات الاسمنت بالمسؤولية و الوعي الذي من خلال احترام القيم و المعاهدات.

- **الشفافية و الاخلاق:** تعتبر الشفافية مبدأ أساسي في العمل و في حياة كل عامل، هذا المبدأ المرتبط بالمصادقية يوجه كل يوم نشاطات و سلوكات المؤسسة.

- **الاتصال:** تشجع مؤسسة إسمنت تبسة على العمودي و الافقي الذي يؤسس للعلاقات مع الاخرين، يسمح بتبادل المعلومات، و استخدام الادوات التي تسمح بنشر الرسائل في المؤسسة.

2- قيم نشاط المؤسسة: تتمثل فيما يلي:

- **إرضاء السوق:** تضمن مؤسسة اسمنت تبسة نجاحها و نجاح سياستها التجارية عن طريق ضمان جودة المنتجات و الخدمات المقدمة، و التي تهدف الى ارضاء المتعاملين و الاستجابة لتوقعات السوق عن طريق التحسين المستمر لنوعية الخدمات.

- **الامانة و الصدق تجاه الشركاء:** الثقة التي تجمع بين مؤسسات الاسمنت مبنية على الامن و الصدق في التعاملات، وهي تلبي هدف ضمان ربحية استثمارات المساهمين و الشركاء.

- **احترام البيئة:** تسهر المؤسسة على احترام قوانين البيئة، وهي واعية بمسؤولياتها، و تعمل على التحكم في استهلاك الموارد الطبيعية، و الاخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية و حفظ حق الاجيال المستقبلية.

3- القيم التسييرية: تتمثل فيمايلي:

- **الاداء:** يعكس الاداء نتائج نظام التسيير للمؤسسات الاسمنت الذي صمم وفق سياسات المؤسسات و قيمها.

- **الموضوعية:** تعتبر موضوعية المسيرين من القيم الاساسية للمؤسسة و التي من خلال التقارير و التنسيق الدقيق بين مختلف الاقسام و المصالح و الهياكل الفرعية، مما يؤدي الى السير الحسن للنشاطات و الاعمال.

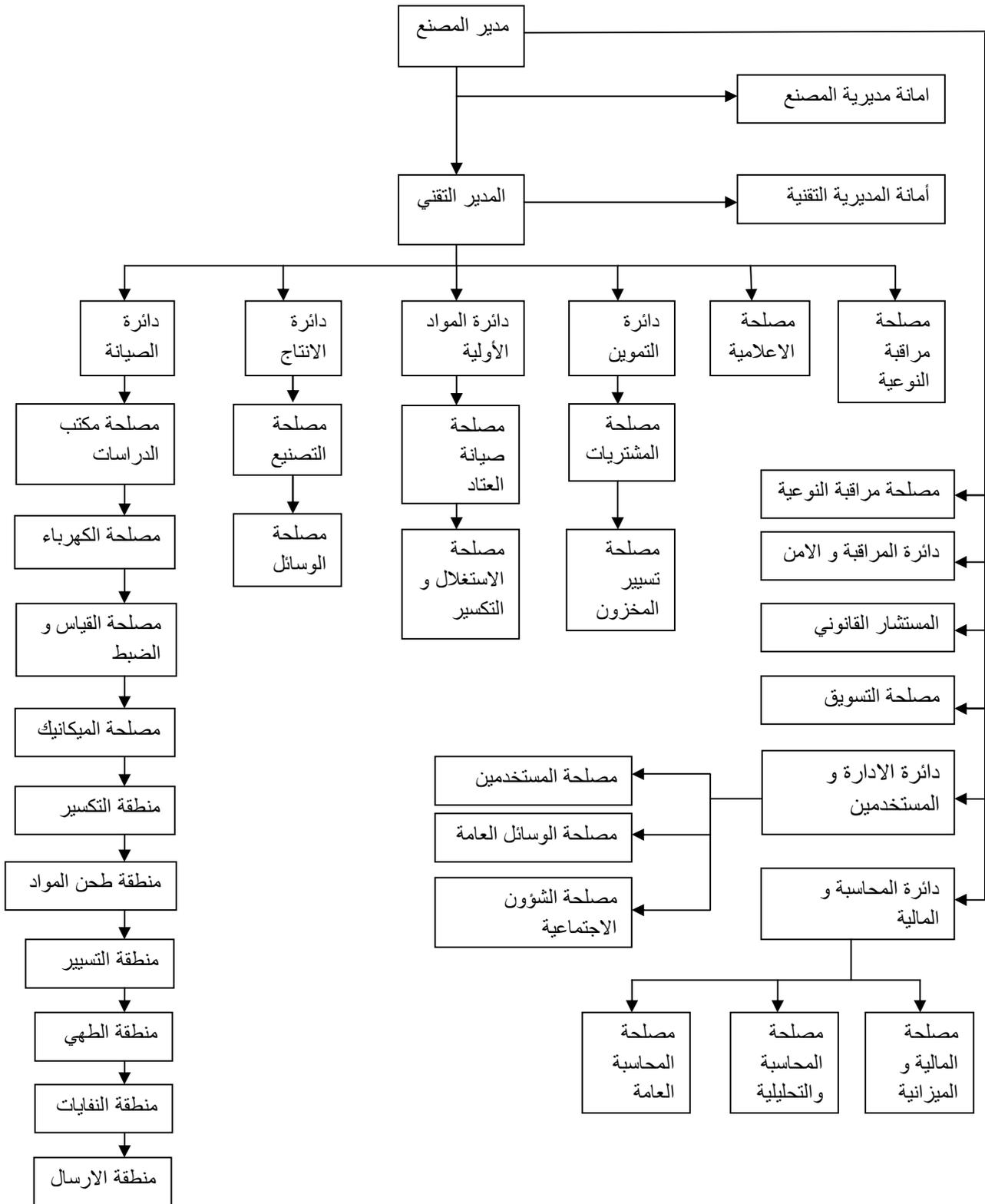
- **الخصوصية:** النزاهة و احترام خصوصية المعلومات الخاصة بين الشركاء تشكل الاساس الذي تبنى عليه علاقات الثقة بين المسؤولين و الشركاء و المتعاملين.

- **الاحترام:** يعتبر الاحترام و الاسغاء للاحتياجات المتعاملين من القيم الاساسية للمؤسسة، و يترتب عنها احترام كرامة العمال، سماع احتياجات العملاء و التواصل معهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من اجل تحقيق الاهداف المسطرة تم تقسيم نشاط المؤسسة الى مجموعة من الوظائف في شكل هيكل تنظيمي، و الذي يعبر عن مجموعة من المستويات و الوحدات التي تربطها علاقات في مختلف الاتجاهات، حيث تسند لكل وظيفة معينة مجموع من المهام، يتكون الهيكل التنظيمي بمؤسسة الاسمنت تبسة من:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت -تبسة-



- وصف المهام و الوظائف على مستوى مؤسسة إسمنت - تبسة¹
- مدير الاستغلال: مراقبة سير الاعمال في الدوائر التالية: دائرة المواد الاولية، دائرة الانتاج، دائرة الصيانة.
- المستشار القانوني: الاشراف على القضايا القانونية و المنازعات الخاصة بالمؤسسة.
- المصلحة التجارية: الاشراف على عمليات بيع الاسمنت.
- مصلحة مراقبة الجودة: يمكن معرفة مهام هذه المصلحة من خلال إسمها فهي المرشح الوحيد الذي يعطي النوعية الخاصة، و ذلك بتحليلها في المختبر بآلات حديثة.
- دائرة المالية و المحاسبية: تقوم هذه الدائرة بمسايرة النشاط المالي للمؤسسة، و كذا المحاسبي، و كذلك بالترج تحت المصالح المعهودة وهي مصلحة تسييرالميزانية و مصلحة المحاسبة العامة، و مصلحة المحاسبة التحليلية.
- دائرة الادارة و المستخدمين: يسير هذه الدائرة عدة مستخدمين موزعين على ثلاثة مصالح: مصلحة المستخدمين، مصلحة الوسائل العامة، مراسل إجتماعي.
- دائرة التموين: دورها تسيير عملية صناعة الاسمنت، و ذلك بتوفير كل المواد التي تدخل في عملية الانتاج كما تحتوي على مخزن خاص، و هذه الدائرة تحتوي على مصلحتين هما:
 - مصلحة المشتريات: تقوم بجلب متطلبات المصنع
 - مصلحة تسيير المخزون: من خلالها يتم توزيع المخزون و تقسيمه على شكل حصص للدوائر المعنية، حيث تلعب هذه الدوائر دورا هاما و رئيسيا من أجل تحقيق الانتاج السنوي و تقوم بتخزين الاسمنت و تعليبه، و تعبئته في أكياس أو على شكل مخزون غير معبأ، و كذلك تصنيف الاكياس.
- دائرة الصيانة: وهي دائرة مسؤولة عن العتاد و توفير كل الالات التي تسهل عملية الانتاج و التي تقسم حسب المهام الى عدة مصالح:

- مصلحة مكتب الدراسات؛
- مصلحة الورشات العامة؛
- مصلحة الكهرباء؛
- مصلحة الضبط و القياس؛
- مصلحة الميكانيك.

-دائرة المواد الاولية: هذه الدائرة هي الاساس التي يرتكز عليه المصنع حيث توفر المواد الخام، التي تدخل في صناعة الاسمنت و تقسم بدورها الى ثلاث كسارات: كسارة الطين، كسارة الجبس، كسارة الكلس، كما أنها تقسم الى مصلحتين:

¹ - معلومات مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية.

• مصلحة الصيانة و العتاد؛

• مصلحة الاستغلال و آلة التكسير.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة الاسمنت - تيسة -

سنحاول في هذا المبحث عرض الميزانية المالية للسنوات الثلاثة(2014-2015-2016)، ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة ، و في الاخير نقوم بتحليل الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات الثلاثة(2014-2015-2016)

الميزانية عبارة عن بيان محاسبي ذو جانبين يظهر من الجانب الايمن أصول الشركة ومن جانب الأيسر بالتزاماتها و حقوق مساهميها(في حالة الشركات المساهمة).

أولاً: عرض الميزانيات المالية المفصلة

جدول رقم (07): الميزانية المحاسبية المالية - جانب الأصول - للفترة (2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
			الأصول غير الجارية فارق بين الاقتناء (good (will
4 564 138,58	5 640 944,49	7 744 945,94	تثبيتات معنوية
1 862 489 287,68	1 863 501 727,48	1 579 313 730,57	تثبيتات عينية
60 374 299,56	60 374 299,56	60 374 299,56	الأراضي
-	-	5 350 623,40	تهينة الأراضي
385 252 738,67	451 545 067,88	510 558 954,12	المباني
1 416 673 869,45	1 351 582 360,04	1 003 029 853,49	تثبيتات عينية أخرى
188 380,00	-	-	أصول الامتياز
213 432 272,20	83 494 850,34	173 119 992,06	تثبيتات يجرى انجازها
2 009 389 334,99	9 389 334,99	545 556 001,66	تثبيتات مالية
-	-	-	سندات موضوعة موضع المعادلة
-	-	-	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
1 000 000 000,00	-	-	سندات أخرى مثبتة
1 009 389 334,99	9 389 334,99	545 556 001,66	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
105 962 343,61	170 005 234,89	99 477 830,25	ضرائب مؤجلة على الأصول
4 195 837 377,06	2 132 032 092,19	2 405 212 500,48	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
1 635 075 685,72	1 438 435 993,51	1 443 754 178,05	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
111 605 267,68	61 137 724,90	49 484 855,01	الزبائن
126 002 956,36	34 275 413,21	22 253 348,61	مدينون آخرون
85 006 886,58	25 615 249,57	11 120 083,23	الضرائب وما شابهها
61 666 666,66	-	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
-	-	-	الموجودات وما شابهها
-	-	-	الاموال الموضفة والأصول المالية الجارية
1 276 528 750,83	3 508 633 157,68	1 793 225 558,07	الخزينة
3 234 219 547,17	5 068 097 538,87	3 319 838 022,97	مجموع الأصول الجارية
7 430 056 924,23	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45	مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق (01) (03) (05)

يظهر جانب الأصول من الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث 2014، 2015، 2016 حيث نلاحظ وجود

زيادة في جانب الأصول في كل سنة

جدول رقم(08): الميزانية المحاسبية المالية - جانب الخصوم- للفترة (2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
			رؤوس الأموال الخاصة
2 700 000 000,00	2 700 000 000,00	2 700 000 000,00	رأس المال غير المطلوب
2 202 700 488,19	1 964 231 652,35	1 738 313 438,87	علاوات واحتياطيات
-	-	-	فرق اعادة التقييم
-	-	-	النتيجة الصافية
- 170 996 994,20	- 69 436 047,05	- 12 561 384,45	رؤوس الأموال الخرى
841 866 358,01	510 604 882,89	340 054 597,93	نتيجة السنة المالية
5 573 569 852,00	5 105 400 488,19	4 765 806 652,35	مجموع رؤوس الاموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
116 701 362,75	98 408 340,75	-	قروض وديون مالية
11 860 072,39	143 406,06	5 241 739,39	ضرائب (المؤجلة ومرصود لها)
-	-	-	ديون اخرى غير جارية
544 722 436,67	646 726 775,90	352 196 278,09	مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
673 283 871,81	745 278 522,71	357 438 017,48	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
484 085 073,33	242 331 136,43	200 726 455,75	موردون وحسابات الملحقه
255 823 654,90	77 595 645,74	55 462 410,66	ضرائب
504 961 138,84	1 029 523 837,99	345 378 969,78	ديون اخرى
-	-	238 017,43	الخزينة السلبية
1 244 869 867,07	1 349 450 620,16	601 805 853,62	مجموع الخصوم الجارية
7 491 723 590,88	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق (02) (04) (06)

يظهر جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث 2014،2015،2016 حيث نلاحظ وجود زيادة في جانب الخصوم في كل سنة

ثانيا: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية

بعد عرض الميزانيات المحاسبية لسنوات(2014-2015-2016)، سنقوم بتغييرات و تعديلات

بسيطة و ذلك للوصول للميزانية المالية ، فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

جانب الأصول:

الأصول غير الجارية = أصول ثابتة

الأصول الجارية = أصول متداولة

المخزونات الجارية = قيم الاستغلال

حسابات الغير = قيمة قابلة للتحقيق

الحسابات المالية و ما شبهها = قيم جاهزة

أما جانب الخصوم فتصبح كما يلي:

رؤوس الاموال الخاصة = أموال خاصة

الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الاجل

الخصوم الجارية = ديون قصيرة الاجل

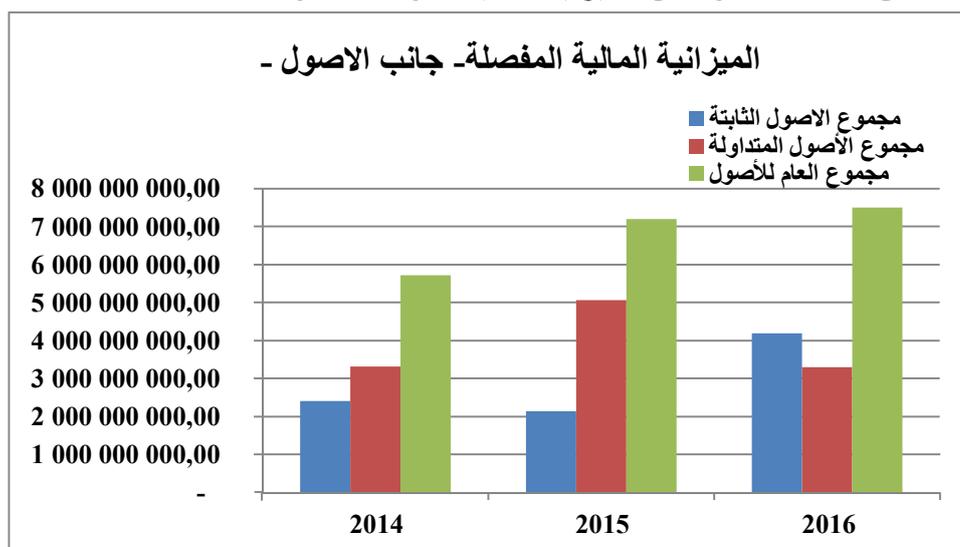
و منه تصبح لدينا الميزانية المالية كالتالي

الجدول رقم(09): الميزانية المالية المفصلة- جانب الاصول - (2016-2015-2014)

2016	2015	2014	البيان
			الاصول الثابتة
4 564 138,58	5 640 944,49	7 744 945,94	تثبيات معنوية
1 862 489 287,68	1 863 501 727,48	1 579 313 730,57	تثبيات عينية
213 432 272,20	83 494 850,34	173 119 992,06	تثبيات يجرى انجازها
2 009 389 334,99	9 389 334,99	545 556 001,66	تثبيات مالية
105 962 343,61	170 005 234,89	99 477 830,25	ضرائب مؤجلة على الأصول
4 195 837 377,06	2 132 032 092,19	2 405 212 500,48	مجموع الاصول الثابتة
			الأصول المتداولة
			قيم الاستغلال
1 635 075 685,72	1 438 435 993,51	1 443 754 178,05	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			قيم قابلة للتحقيق
111 605 267,68	61 137 724,90	49 484 855,01	الزبائن
126 002 956,36	34 275 413,21	22 253 348,61	مدينون آخرون
85 006 886,58	25 615 249,57	11 120 083,23	الضرائب وما شابهها
61 666 666,66	-	-	حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة
			قيم جاهزة
1 276 528 750,83	3 508 633 157,68	1 793 225 558,07	الخزينة
3 295 886 213,83	5 068 097 538,87	3 319 838 022,97	مجموع الأصول المتداولة
7 491 723 590,89	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45	مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وطاق المؤسسة

يظهر الجدول السابق جانب الأصول من الميزانية المالية للمؤسسة لسنوات 2016-2015-2014

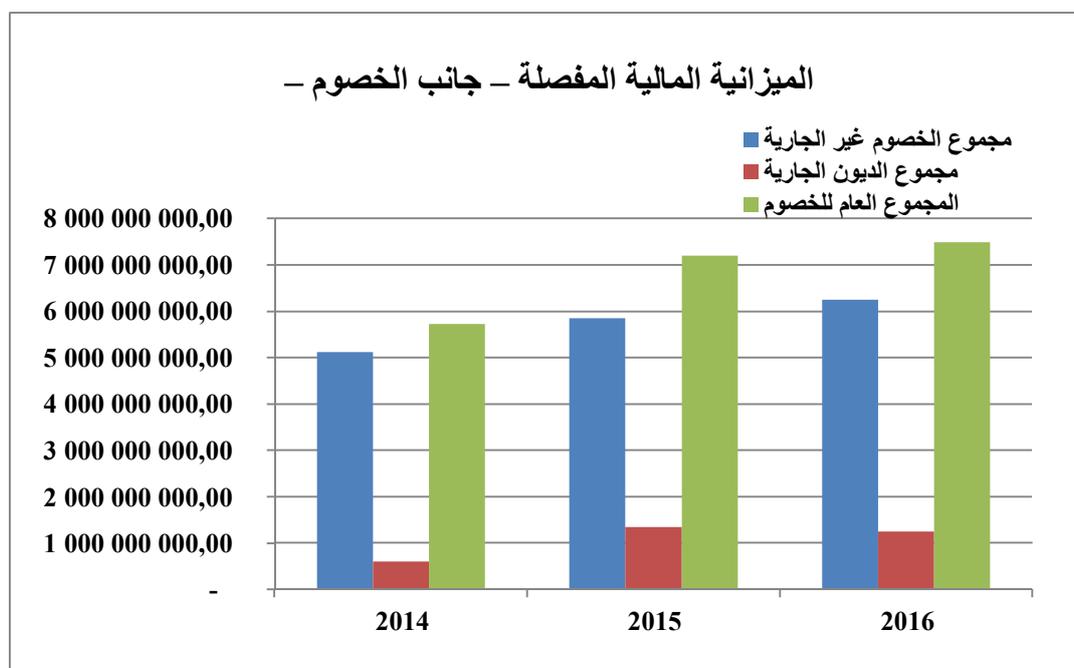


الشكل رقم(04): يوضح تطور الميزانية المالية- الأصول - (2016-2015-2014)

جدول رقم(10): الميزانية المالية المفصلة - جانب الخصوم - (2016-2015-2014)

2016	2015	2014	البيان
			الأموال الدائمة
5 573 569 852,00	5 105 400 488,19	4 765 806 652,35	الأموال الخاصة
2 700 000 000,00	2 700 000 000,00	2 700 000 000,00	رأس المال غير المطلوب
2 202 700 488,19	1 964 231 652,35	1 738 313 438,87	علاوات واحتياطيات
-	-	-	فرق اعادة التقييم
-	-	-	النتيجة الصافية
- 170 996 994,20	- 69 436 047,05	- 12 561 384,45	رؤوس الأموال الخرى
841 866 358,01	510 604 882,89	340 054 597,93	نتيجة السنة المالية
673 283 871,81	745 278 522,71	357 438 017,48	ديون طويلة الاجل
116 701 362,75	98 408 340,75	-	قروض وديون مالية
11 860 072,39	143 406,06	5 241 739,39	ضرائب (المؤجلة ومرصود لها)
-	-	-	ديون اخرى غير جارية
544 722 436,67	646 726 775,90	352 196 278,09	مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
6 246 853 723,81	5 850 679 010,90	5 123 244 669,83	مجموع الخصوم غير الجارية
			ديون جارية
484 085 073,33	242 331 136,43	200 726 455,75	موردون وحسابات الملحقة
255 823 654,90	77 595 645,74	55 462 410,66	ضرائب
504 961 138,84	1 029 523 837,99	345 378 969,78	ديون اخرى
-	-	238 017,43	الخزينة السلبية
1 244 869 867,07	1 349 450 620,16	601 805 853,62	مجموع الديون الجارية
7 491 723 590,88	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة



الشكل رقم(05): يوضح تطور الميزانية المالية - الخصوم - (2016-2015-2014)

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة

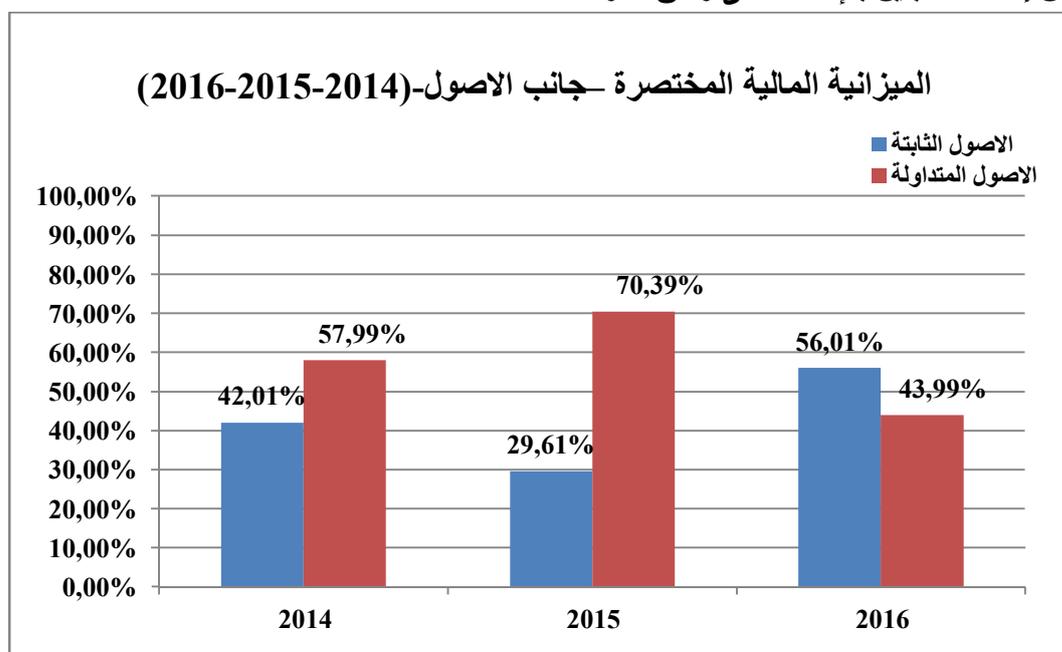
سيتم اعداد الميزانية المالية المختصرة و التي تضم في جانب الأصول العناصر التالية:

- الاصول الثابتة التي تضم كل من التثبيات المعنوية، و التثبيات العينية، و التثبيات المالية.
- الاصول المتداولة و التي تضم كل من قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقيق و قيم جاهزة.

جدول رقم(11): الميزانية المالية المختصرة -جانب الاصول-

2016		2015		2014		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
56,01%	4 195 837 377,00	29,61%	2 132 032 092,00	42,01%	2 405 212 500,00	الاصول الثابتة
43,99%	3 295 886 214,00	70,39%	5 068 097 539,00	57,99%	3 319 838 023,00	الاصول المتداولة
49,61%	1 635 075 686,00	28,38%	1 438 435 994,00	43,49%	1 443 754 178,00	قيم الاستغلال
11,66%	384 281 777,30	2,39%	121 028 387,70	2,50%	82 858 286,85	قيم قابلة للتحقيق
38,73%	1 276 528 751,00	69,23%	3 508 633 158,00	54,02%	1 793 225 558,00	قيم جاهزة
100%	7 491 723 591,00	100%	7 200 129 631,00	100%	5 725 050 523,00	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة



الشكل رقم(06): يوضح تطور الميزانية المالية المختصرة -الأصول- (2016-2015-2014)

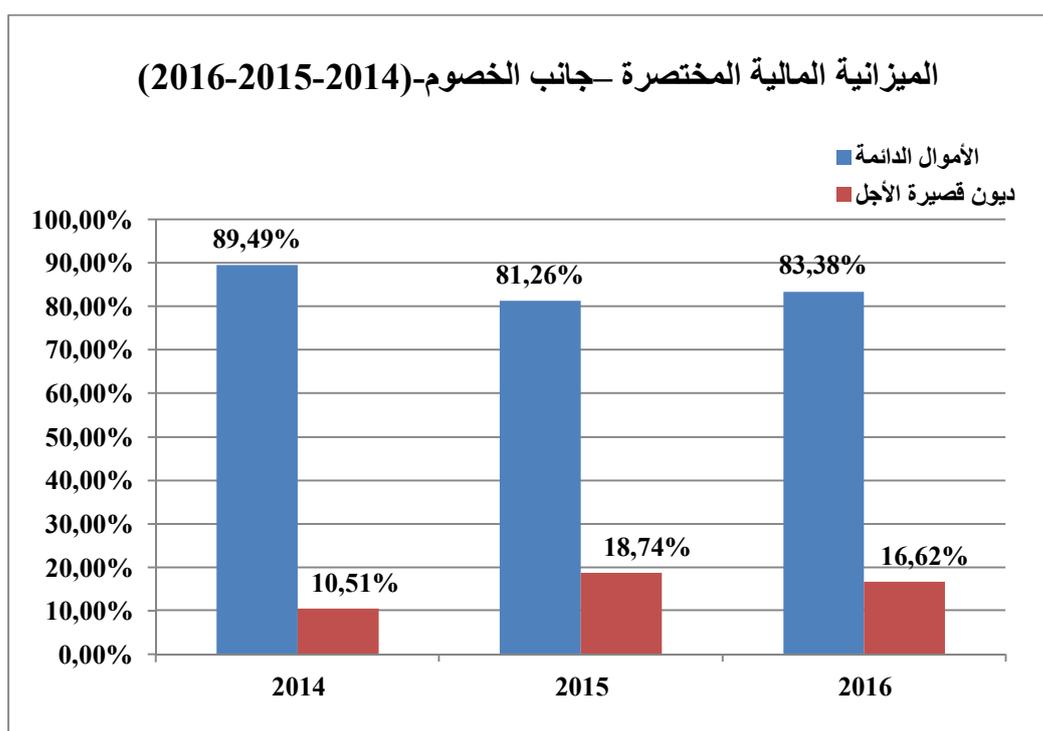
سيتم اعداد الميزانية المالية المختصرة و التي تضم في جانب الخصوم العناصر التالية:

- الاموال الدائمة التي تضم كل من الاموال الخاصة و الديون طويلة الاجل.
- الخصوم المتداولة و التي تضم الديون.

جدول رقم (..): جدول الميزانية المالية المختصرة-الخصوم-

2016		2015		2014		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
83,38%	6 246 853 723,82	81,26%	5 850 679 010,90	89,49%	5 123 244 669,84	الأموال الدائمة
89,22%	5 573 569 852,01	87,26%	5 105 400 488,19	93,02%	4 765 806 652,36	الأموال الخاصة
10,78%	673 283 871,81	12,74%	745 278 522,71	6,98%	357 438 017,48	ديون طويلة الأجل
16,62%	1 244 869 867,07	18,74%	1 349 450 620,16	10,51%	601 805 853,62	ديون قصيرة الأجل
100%	7 491 723 590,89	100%	7 200 129 631,06	100%	5 725 050 523,46	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة



الشكل رقم (07): يوضح تطور الميزانية المالية المختصرة -الخصوم- (2016-2015-2014)

رابعاً: تحليل الميزانية المالية

1- تحليل عناصر الأصول

أ-الأصول الثابتة: من خلال السنوات الثلاثة(2016-2015-2014) نلاحظ أن الاصول الثابتة في تذبذب

نوعاً ما، ففي عام 2014 قدرت 2.405.212.500,48 دج و انخفضت الى 2.132.032.092,19 دج

سنة 2015، و هذا يعود أساساً الى تذبذب قيمة التثبيات المعنوية، وكذا انخفاض في التثبيات المالية، أما

في سنة 2016 فتعود و لترتفع لتبلغ 2.009.389.334,99 دج وهذا راجع الى ارتفاع التثبيات المالية.

ب- الأصول المتداولة:

- قيم الاستغلال: من خلال السنوات الثلاثة نلاحظ أن قيم الاستغلال في تذبذب نوعاً ما، ففي عام 2014

قدرت ب: 1.443.754.178,08 دج و انخفضت الى 1.438.435.993,52 دج سنة 2015، و هذا راجع

الى انخفاض مخزون المؤسسة ، أما في سنة 2016 فتعود و ترتفع الى 1.635.075.685,72 دج، و بما أن المؤسسة تنتج على أساس الطلبيات فهذا يعني أن هناك طلبات جديدة على منتجاتها.

- **قيم قابلة للتحقيق:** من خلال السنوات الثلاثة نلاحظ ان القيم القابلة للتحقيق في تزايد من سنة الى اخرى، ففي سنة 2014 قدرت بـ82.858.286,85 دج، لترتفع بـ: 121.028.387,68 دج سنة 2015، لترتفع بـ: 384.281.777,28 دج سنة 2016، و هذا راجع الى تزايد في قيمة الزبائن وهو ما يدل على توسع المؤسسة في خدماتها.

- **القيم الجاهزة:** من خلال السنتين (2014-2015) نلاحظ ان القيم الجاهزة في تزايد مستمر، ففي سنة 2014 قدرت بـ:1.793.225.558,07 دج، لترتفع بقدر 3.508.633.157,68 دج سنة 2015، هذا ما يعبر على ان المؤسسة لديها فائض في السيولة وهذا الفائض راجع الى زيادة المبيعات، ثم تتخفف سنة 2016 الى 1.276.528.750,83 دج وهذا الانخفاض راجع الى ان هناك زبائن جدد لن يدفعوا ديونهم في وقتها المحدد.

2- تحليل عناصر الخصوم

أ- الاموال الدائمة

- **الاموال الخاصة:** نلاحظ ان الاموال الخاصة في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة(2014-2015-2016) حيث قدرت بـ4.765.806.652,36 دج سنة 2014 ثم ارتفعت الى 5.105.400.488,19 دج سنة 2015 لترتفع بـ: 5.573.569.852,01 دج و يعود هذا الارتفاع الى الزيادة في قيمة الاحتياطات و كذا النتيجة.

- **الديون طويلة الاجل:** نلاحظ ان الديون طويلة الاجل قد ارتفعت خلال السنتين(2014-2015) و ذلك بسبب ارتفاع القروض و الديون المالية خلال سنة 2015 و التي بلغت 98.408.340,75 دج، كما نلاحظ ارتفاع في قيمة مؤونات خلال سنتي 2014-2015 لتتخفف سنة 2016 ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض في قيمة مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا.

- **الديون قصيرة الاجل:** نلاحظ ان الديون قصيرة الاجل قد ارتفعت خلال سنتي 2014-2015 حيث قدرت بـ601.805.853,62 دج سنة2014،اما سنة 2015 فقد بلغت 1.349.450.620,16 دج، و انخفضت سنة 2016 فقدرت بـ: 1.244.869.867,06 دج وهذا راجع الى انخفاض في قيمة الديون الاخرى.

المطلب الثاني: دراسة و تحليل مؤشرات التوازن المالي

على حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون وضعية المؤسسة في توازن مالي يجب تمويل اصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الاصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الاجل. ولتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ الى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري وهي:

أولاً: رأس المال العامل

أ- حساب رأس المال العامل

- من أعلى الميزانية

رأس المال العامل=الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

البيان	2014	2015	2016
الاموال الدائمة	5.123.244.669,84	5.850.679.010,90	6.246.853.723,82
الاصول الثابتة	2.405.212.500,48	2.132.032.092,19	4.195.837.377,06
راس المال العامل	2.718.032.169,36	3.718.646.918,71	2.051.016.346,76

- من أسفل الميزانية

رأس المال العامل= الاصول المتداولة - د.ق.أ

جدول رقم(13): يوضح تطور رأس المال العامل خلال الفترة(2014-2015-2016)

البيان	2014	2015	2016
الاصول المتداولة	3.319.838.022,97	5.068.097.538,87	3.295.886.231,83
د.ق.أ	601.508.853,62	1.349.450.620,16	1.244.869.867,07
رأس المال العامل	2.718.032.169,36	3.718.646.918,71	2.051.016.346,76

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ ان راس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة (2014-2015-2016) هذا يعني ان الاموال الدائمة تمول الاموال الثابتة و منه يمكن القول ان المؤسسة قد حققت توازن مالي خلال السنوات الثلاثة.

وعلى العموم فإن رأس المال العامل الموجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة.

ب-رأس المال العمل الخاص

رأس المال العامل الخاص= الاموال الخاصة - الاصول الثابتة

جدول رقم(14): يوضح تطور رأس المال العامل الخاص خلال الفترة(2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
5.573.569.852,01	5.105.400.488,19	4.765.806.652,36	الاموال الخاصة
3.295.886.213,83	5.068.097.838,87	2.405.212.500,48	الاصول الثابتة
1.377.732.474,95	2.973.368.396	2.360.594.151,88	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ ان رأس المال العامل الخاص موجب خلال السنوات الثلاثة(2014-2015-2016) و

هذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء الى الاموال طويلة الاجل و هي وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

جدول رقم(15): يوضح تطور رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة(2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
1.635.075.385,72	1.438.435.993,51	1.443.754.178,05	قيم الاستغلال
384.281.777,28	1.210.283.387,68	82.858.286,85	قيم قابلة للتحقيق
1.276.528.750,83	3.508.633.157,68	1.793.225.558,07	قيم جاهزة
3.295.886.231,83	5.068.097.538,87	3.319.838.022,97	رأس المال العامل الاجمالي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ ان رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاثة المدروسة و ذلك راجع الى

تزايد قيم الاستغلال و القيم الجاهزة.

د- رأس المال العامل الأجنبي

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل

جدول رقم(16): يوضح تطور رأس المال العامل الاجنبي خلال الفترة(2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
673.283.871,81	745.278.522,71	357.438.017,48	د.ط.أ
1.244.869.867,07	1.349.450.620,16	601.805.853,48	د.ق.أ
1.918.153.738,88	2.094.729.142,87	959.243.871,10	رأس المال العامل الاجنبي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ ان رأس المال العامل الاجنبي في تزايد على مدى السنوات الثلاثة(2014-2015-2016) ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة في قيمة الديون قصيرة الاجل بشكل كبير .

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق - (د.ق.أ + سلفات مصرفية)

جدول رقم(17):يوضح تطور احتياج رأس المال العامل خلال الفترة(2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
1.635.075.685,72	1.438.435.993,51	1.443.754.178,05	قيم الاستغلال
384.281.777,28	121.028.387,68	82.858.286,85	قيم قابلة للتحقيق
1.244.869.867,07	1.349.450.620,16	601.805.853,62	د.ق.أ
774.487.595,93	210.013.761,03	924.806.611,28	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ ان احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة (2014-2015-2016) وهذا يعني ان رأس المال العامل للمؤسسة اكبر من احتياجاتها، عموما هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة و على المؤسسة تحصيل مستحقاتها من طرف الزبائن .

ثالثا: الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

جدول رقم(18): يوضح تطور الخزينة خلال الفترة(2014-2015-2016)

2016	2015	2014	البيان
2.051.016.346,76	3.718.646.918,71	2.718.032.169,36	رأس المال العامل
774.487.595,93	210.013.761,03	924.806.611,28	احتياج رأس المال العامل
1.276.528.750,83	3.508.633.157,68	1.793.225.558,08	الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ ان قيمة الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة(2014-2015-2016) وهذا ما يوضحه الجدول، أي ان رأس المال العامل أكبر من احتياجاته، و هذا يوفر للمؤسسة قدرة تسديد ديونها في آجال الاستحقاق، و الملاحظ ان المؤسسة لا تقوم باستغلال خزنتها بطريقة جيدة و انما تقوم بتجميد جزء من السيولة، و الاحسن ان تقوم بالتوسع في النشاط بزيادة شراء المواد الاولية، و توسيع العملية الانتاجية، مع ملاحظة انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2016 مقارنة مع 2015 بسبب انخفاض في رأس المال العامل.

المطلب الثالث: دراسة و تحليل النسب المالية

تعتبر طريقة النسب المالية من اكثر الطرق استعمالا لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، و

سنحاول عرض أهم النسب و المتمثلة في:

أولا: نسب التمويل

1- نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول الثابتة

جدول رقم(19): حساب نسب التمويل الدائم

2016	2015	2014	البيان
6.246.853.723,82	5.850.679.010,90	5.123.244.669,84	الاموال الدائمة
4.195.837.377,06	2.132.032.092,19	2.405.212.500,97	الاصول الثابتة
1,48	2,74	2,13	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة(2014-2015-2016) و رغم

الانخفاض في سنة 2016، إلا ان النسبة تبقى دائما جيدة و هذا يعني ان المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة، فالمؤسسة تمويل تثبياتها بالأموال الدائمة كما ان لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من اصولها المتداولة.

2- نسب التمويل الذاتي = الاموال الخاصة / الاصول الثابتة

جدول رقم(20): حساب نسب التمويل الذاتي

2016	2015	2014	البيان
5.573.569.852,01	5.105.400.488,9	4.765.806.652,36	الاموال الخاصة
4.195.837.377,06	2.132.032.092,19	2.405.212.500,48	الاموال الثابتة
1,32	2,40	1,98	نسب التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي في السنوات الثلاثة (2014-2015-2016) أكبر من الواحد و

هذا يدل على قدرة المؤسسة على تمويل اصولها الثابتة بواسطة اموالها الخاصة دون اللجوء الى مواردها الخارجية، و كذا تحقيق فائض لتمول به جزء من اصولها المتداولة

3- نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم(21): حساب نسبة الاستقلالية المالية

2016	2015	2014	البيان
6.573.569.852,01	5.105.400.488,19	4.765.806.652,36	الاموال الخاصة
1.918.153.783,88	2.094.729.142,98	959.243.870,80	مجموع الديون
2,90	2,43	4,96	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية في السنوات الثلاثة تفوق الواحد، خاصة في سنة 2014، و

عموما يمكن القول ان المؤسسة مستقلة ماليا، حيث استطاعت تغطية جميع ديونها بواسطة أموالها الخاصة.

4- نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاصول

جدول رقم(22): حساب نسبة قابلية السداد

2016	2015	2014	البيان
1.918.153.783,88	2.094.729.142,98	959.243.870,80	مجموع الديون
7.491.729.590,89	7.200.129.631,06	5.725.050.523,45	مجموع الاصول
0,25	0,29	0,16	نسبة قابلية السداد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة قابلية السداد اقل من 0,5 خلال السنوات الثلاثة(2014-2015-2016) حيث بلغت سنة 2014 0,16، سنة 2015 بلغت 0,29، أما سنة 2016 فقد قدرت بـ 0,25، و هي نسبة جيدة تسمح للمؤسسة بالحصول على ديون أخرى حالة طلبها، بالإضافة الى ضمان ديون الغير اي ان المؤسسة قادرة على تسديد جميع ديونها في اجالها المستحقة.

ثانيا: نسب السيولة

1- نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

جدول رقم(23): حساب نسبة السيولة العامة

2016	2015	2014	البيان
3.295.886.213,83	5.068.097.538,87	3.319.838.022,97	الاصول المتداولة
1.244.869.867,07	1.349.450.620,16	601.805.853,62	الديون قصيرة الاجل
2,64	3,75	5,5	نسبة السيولة العامة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة السيولة العامة تفوق الواحد بشكل كبير خاصة سنة 2014 حيث بلغت 5,5 اي ان المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الاجل في مدة استحقاقها.

2- نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الاجل

جدول رقم(24): حساب نسبة السيولة المختصرة

2016	2015	2014	البيان
1.276.528.750,83	3.508.633.157,68	1.793.225.558,07	القيم القابلة للتحقيق
384.281.777,28	121.028.387,68	82.858.286,85	القيم الجاهزة
1.244.869.867,07	1.349.450.620,16	601.805.853,62	الديون قصيرة الاجل
1,05	2,68	3,11	نسبة السيولة المختصرة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاثة(2014-2016) تفوق الحالة المثلى(0,3-0,5) و عليه فان هذه الوضعية سيئة بالنسبة للمؤسسة، و بالرغم من استطاعتها تسديد ديونها قصيرة الاجل من طرف القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق.

3- نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل

جدول رقم(25): حساب نسبة السيولة الفورية

2016	2015	2014	البيان
1.276.528.750,83	3.508.633.157,68	1.793.225.558,08	القيم الجاهزة
1.244.869.867,07	1.349.450.620,16	601.805.853,62	الديون قصيرة الاجل
1,02	2,60	2,97	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان نسبة السيولة الفورية خلال الثلاثة السنوات(2014-2016) ان الديون قصيرة الاجل مغطاة بالقيم الجاهزة، وهذا ما يدل على ان المؤسسة لا تواجه اي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة.

رابعا: نسب المردودية

مردودية الاموال الخاصة:

1- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

جدول رقم(26): حساب المردودية المالية

2016	2015	2014	البيان
841.866.358,01	510.604.882,89	340.054.597,93	النتيجة الصافية
5.573.569.852,01	5.105.400.488,19	4.765.806.652,36	الاموال الخاصة
0,15	0,10	0,07	نسبة المردودية المالية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان كل دينار واحد مستعمل من الاموال الخاصة يغطي النتيجة الصافية قدرها 0,07 سنة 2014، 0,10 سنة 2015، 0,15 سنة 2016.

2- نسبة مردودية النشاط = النتيجة الاجمالية / رقم الاعمال

جدول رقم(27): حساب نسبة مردودية النشاط

2016	2015	2014	البيان
841.866.358,01	510.604.882,89	340.054.597,93	النتيجة الاجمالية
3.832.751.325,20	4.287.336.894,62	2.404.128.605,44	رقم الاعمال
0,21	0,11	0,14	نسبة مردودية النشاط

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

تمثل هذه النسب العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة اجمالية ففي سنة 2014 قدرت بـ0,14، و سنة 2015 قدرت بـ 0,11، أما سنة 2016، 0,21 على التوالي، كما نلاحظ انخفاض هذه النسبة سنة 2015 بسبب انخفاض في النتيجة الاجمالية.

رابعا: نسب النشاط

1- معدل دوران مجموع الاصول = رقم الاعمال / مجموع الاصول

جدول رقم(28): حساب معدل دوران مجموع الاصول

2016	2015	2014	البيان
3.832.751.325,20	4.287.336.894,62	2.404.128.605,44	رقم لاعمال
7.491.723.590,89	7.200.129.631,06	5.725.050.523,45	مجموع الاصول
0,51	0,59	0,41	نسبة دوران مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

يقدر معدل دوران مجموع الاصول للمؤسسة بـ0,41 هذا يعني ان كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة2014 يولد 0,41 دينار و هذا ما يدل على كفاءة ادارة المؤسسة في ادارة ممتلكاتها، و ان المؤسسة تعمل بمستوى لا بأسى به من طاقتها الانتاجية، و هذا يعني ان المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2015 فيقدر بحوالي 0,59 وفي سنة2016 تنخفض الى 0,51 و هذا يدل على ان المؤسسة لديها تراجع في أدائها.

2- معدل دوران الاصول الثابتة = رقم الاعمال / مجموع الاصول الثابتة

جدول رقم(29): حساب معدل دوران الاصول الثابتة

2016	2015	2014	البيان
3.832.751.325,20	4.287.336.894,62	2.404.128.605,44	رقم لاعمال
4.195.837.377,06	2.132.032.092,19	2.405.212.500,48	الاصول الثابتة
0,91	2,01	0,99	معدل دوران الاصول الثابتة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الاصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2014 قدر هذا المعدل بـ0,99 هذا يعني ان كل دينار مستثمر من الاصول الثابتة يولد 0,99 دينار من المبيعات، و هذا يدل على كفاءة الادارة في استغلال اصولها الثابتة بينما ترتفع هذه الكفاءة خلال سنة 2015 بـ2,01، وهذا ما يعني ان الاداء التشغيلي للمؤسسة قد ارتفع، اما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض في هذا المعدل الى 0,91 و هذا يعني ان الاداء التشغيلي للمؤسسة قد انخفض، و هذه الوضعية تستلزم من الادارة اما استغلال كل اصولها او بيع جزء منها.

3- معدل دوران الاصول المتداولة = رقم الاعمال / الاصول المتداولة

جدول رقم(30): حساب معدل دوران الاصول المتداولة

2016	2015	2014	البيان
3.832.751.325,20	4.287.336.894,62	2.404.128.605,44	رقم لاعمال
3.295.886.213,83	5.068.097.538,87	3.319.838.022,97	الاصول المتداولة
1,16	0,84	0,72	معدل دوران الاصول المتداولة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ ان هناك تزايد ملحوظ في نسبة معدل دوران الاصول الثابتة المتداولة خلال السنوات

الثلاثة ففي سنة 2014 قدرت بـ0,72 و في سنة 2015 قدرت بـ0,84 اما سنة 2016 فقد بلغت 1,16 و

هذا لارتفاع يدل على حسن تسيير المخزون.

خلاصة الفصل الثالث

- لقد حاولنا في هذا الفصل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاسمنت - تبسة- فبدأنا بتقديم شامل لها، بالإضافة الى عرض أهم انشطتها و أهدافها، ثم عرضنا الميزانيات المالية لسنوات الثلاثة(2014-2015-2016)، تم قيامنا بتحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي، و يمكن القول ان المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من (2014-2015-2016)، وذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية الموجبة، لكن رغم هذا إلا ان المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل اليها من خلال دراستنا هذه و المتمثلة في:
- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة، و يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في مشاريع استثمارية؛
 - هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الاخيرة، هذا ما تم ملاحظته من خلال تراجع تحليل نسب النشاط المؤسسة؛
- كما نلاحظ ان المؤسسة لها عدة ايجابيات منها:
- قدرة المؤسسة على تغطية ديونها طويلة الاجل دون اللجوء الى بيع مخزوناتها،و كذا استقلاليتها المالية؛
 - رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يعني ان المؤسسة تحقق توازن مالي؛
 - احتياجات في راس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يفسر ان احتياج رأس المال العامل اكبر من مواردها، اي تعتمد على مواردها طويلة الاجل.

الختامة

العامّة

الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع " التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة " تبين لنا بوضوح الأهمية البالغة لتطبيق و اتباع اساليب التحليل المالي و مؤشرات، لتحقيق الاهداف و الاستراتيجيات للمؤسسة و الحصول على نتائج جيدة.

و يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية لمعالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، لذا فانه يعتبر اداة لكشف عن مواطن القوة في المركز المالي للمؤسسة و كذلك الكشف عن مواطن الضعف فيها، و بالتالي محاولة القضاء عليها.

و اقتصرنا في دراستنا هذه على أداتين من أدوات التحليل المالي و هما مؤشرات التوازن المالي، بالإضافة الى النسب المالية المختلفة، و هنا ظهرت اهمية الدراسة التي قمنا بها في معالجة المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، و ذلك لمعرفة الاستراتيجية المعتمدة من طرف المؤسسة و كذلك طرق التشخيص للمؤسسة.

أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بتركيز على تحليل الميزانية المالية، و كذا حساب النسب المالية و التوازن المالي بالاعتماد على الميزانية السنوية للفترة (2014-2015-2016) و ذلك من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، و تقييم ادائها بصفة عامة و تشخيصها بصفة خاصة.

• اختبار الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث ان التحليل المالي يعتبر من أهم التقنيات التي تساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، في حال الاستعمال الجيدة و الصحيح لأدواته ووسائله داخل المؤسسة.

✓ **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة الى حد ما حيث ان استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية.

✓ **الفرضية الثالثة:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث ان عدم الاهتمام بالاستخدام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية يؤدي الى انخفاض الادارة في استخدام اصولها المختلفة، هذا لايد على المؤسسات الاهتمام اكثر على التحليل المالي و ذلك بتخصيص مصلحة خاصة به.

✓ **الفرضية الرابعة:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، لأن تحديد الوضعية المالية للمؤسسة يتم عن طريق التحليل المالي، و ذلك من خلال النسب الخاصة بها، و منها نسب السيولة، نسب النشاط، و نسب المردودية المالية و غيرها من النسب المالية المتعلقة بالتحليل المالي، لذا نقول يساهم التحليل المالي بتحديد وضعية المالية للمؤسسة.

• نتائج الدراسة

من اهم النتائج المتوصل اليها مايلي:

- ان التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم اداء المؤسسات.
- رأس المال العامل موجب خلال الفترة المدروسة 2014-2016 هذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها اي ان المؤسسة حققت توازن مالي، و هذا يدل على ان الاموال الدائمة مولت كليا الاصول الثابتة.
- المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الاجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء الى بيع مخزوناتها.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.
- للمؤسسة جزء من الاموال مجمد و التي يجب استغلالها.

• الاقتراحات و التوصيات

من بين الاقتراحات و التوصيات مايلي:

- استغلال الاموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيبات جديدة او توظيفها في البنوك للحصول على فوائد.
 - تحصيل الحقوق لدى الغير.
 - تحسين مردودية المؤسسة.
 - العمل على التكوين المستمر للاطارت في مجال التحليل المالي .
- بالإضافة الى هذا نقترح على المؤسسة ان تولي اهمية كبيرة للتحليل المالي، وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة، من اجل الكشف على المواطن القوة و الضعف و معالجتها.

• آفاق الدراسة

وفي الاخير من خلال دراستنا لهذا الموضوع اكتشفنا العديد من الجوانب و التفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلق لبحوث أخرى في الموضوع.

كما اردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن ان تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:

- استخدام ادوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- استخدام التحليل المالي لرفع من مردودية المؤسسة.
- استعمال ادوات اخرى غير الادوات التي اعتمدنا عليها في دراستنا في التحليل المالي، و هل نصل الى نفس النتائج؟

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

➤ المراجع باللغة العربية

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. أيمن الشنطي، و عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
3. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
4. - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
5. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء و تنبؤ بالفشل، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
7. حنفي علي، المدخل الى الادارة المالية الحديثة، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل، الجزء الاول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
8. عبد الحكيم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006.
9. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
10. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
11. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2014.
12. محمد المبارك أبو زيد، التحليل المالي، شركات و أسواق مالية، دار المريح للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009.
13. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
14. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
15. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.

16. هيثم محمد الزغبى، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الاردن، 2000.
17. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
18. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي عملي متكامل، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2004.

➤ المراجع باللغة الأجنبية

1. Josette Peyrard, Analyse Financière, 8eme Edition, Libraire Vuibert, Paris, November.
2. . Nacer Eddin Saadi, Analyse financière d' entreprise méthodes et outils d' analyse et de diagnostic en normes française et internationale, l'harmattan, paris , France ,2009.
3. Pierre Conson, Farouk Hemici, Gestion Financière del'entreprise ,10eme Edition, Dunod, Paris,2002
4. Piere Conso, Gestion Financière de l'entreprise, Edition, 1989

ثانيا: الرسائل و الأطروحات:

1. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: ادارة الاعمال، جامعة باتنة، 2009.
2. أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة.
3. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.
4. بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007.
5. بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم السبير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 3، 2012.

6. شباح نعيمة، دور التحليل في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، تخصص:تسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007.
7. مختاري زهرة، التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم:مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2011.

ثالثا: المجلات و الملتقيات

1. المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 7، يوليو 2016.
2. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، ، مداخلة بعنوان: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة-التحدي والمعايير الدولية للمراجعة-، جامعة ورقلة، يومي 13، 14 ديسمبر 2011.

قائمة

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		42 620 596,64	34 875 650,70	7 744 945,94	8 233 800,30
Immobilisations corporelles		9 872 438 631,80	8 293 124 901,23	1 579 313 730,57	1 387 934 428,30
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	18 845 910,72	5 350 623,40	5 378 274,45
<i>Bâtiments</i>		1 901 976 026,47	1 391 417 072,35	510 558 954,12	597 112 220,87
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		7 885 891 771,65	6 882 861 918,16	1 003 029 853,49	725 069 633,42
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours		173 119 992,06		173 119 992,06	51 064 348,44
Immobilisations financières		545 556 001,66		545 556 001,66	509 569 334,99
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		545 556 001,66		545 556 001,66	509 569 334,99
<i>Impôts différés actif</i>		99 477 830,25		99 477 830,25	63 217 822,90
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 733 213 052,41	8 328 000 551,93	2 405 212 500,48	2 020 019 734,93
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 450 329 936,35	6 575 758,30	1 443 754 178,05	1 288 200 997,36
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		49 484 855,01		49 484 855,01	18 912 569,18
<i>Autres débiteurs</i>		22 253 348,61		22 253 348,61	30 710 391,42
<i>Impôts et assimilés</i>		11 120 083,23		11 120 083,23	90 674 430,72
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		1 793 225 558,07		1 793 225 558,07	2 412 655 775,72
TOTAL ACTIF COURANT		3 326 413 781,27	6 575 758,30	3 319 838 022,97	3 841 154 164,40
TOTAL GENERAL ACTIF		14 059 626 833,68	8 334 576 310,23	5 725 050 523,45	5 861 173 899,33

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		2 700 000 000,00	2 700 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		1 738 313 438,87	1 136 944 308,05
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-12 561 384,45	-25 496 198,98
Resultat de l'exercice		340 054 597,93	917 945 329,80
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		4 765 806 652,36	4 729 393 438,87
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Liaison inter unite			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		5 241 739,39	143 406,06
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		352 196 278,09	320 390 200,32
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		357 438 017,48	320 533 606,38
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		200 726 455,75	191 464 436,21
Impôts		55 462 410,66	62 873 733,54
Autres dettes		345 378 969,78	556 908 684,33
Trésorerie Passif		238 017,43	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		601 805 853,62	811 246 854,08
TOTAL GENERAL PASSIF		5 725 050 523,46	5 861 173 899,33
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		2 404 128 605,44	3 253 958 377,33
Variation stocks produits finis et en cours		72 896 294,19	11 479 305,31
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 477 024 899,63	3 265 437 682,64
Achats consommés		648 685 389,98	653 984 916,81
Services extérieurs et autres consommations		546 446 723,58	579 528 950,84
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 195 132 113,56	1 233 513 867,65
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		1 281 892 786,07	2 031 923 814,99
Charges de personnel		465 547 392,95	573 485 766,83
Impôts, taxes et versements assimilés		56 776 408,91	74 655 427,28
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		759 568 984,21	1 383 782 620,88
Autres produits opérationnels		26 808 013,65	10 436 655,96
Autres charges opérationnelles		16 187 403,21	19 644 855,45
Dotations aux amortissements et aux provisions		359 146 370,58	278 547 445,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		35 463 366,73	19 872 327,65
V. RESULTAT OPERATIONNEL		446 506 590,80	1 115 899 303,06
Produits financiers		37 606 480,54	3 040 027,88
Charges financières		680 552,95	660 984,95
VI. RESULTAT FINANCIER		36 925 927,59	2 379 042,93
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		483 432 518,39	1 118 278 345,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		174 539 594,48	207 499 656,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-31 161 674,02	-7 166 639,81
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 576 902 760,55	3 298 786 694,13
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 236 848 162,62	2 380 841 364,33
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		340 054 597,93	917 945 329,80
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		340 054 597,93	917 945 329,80
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		4 287 336 894,62	2 404 128 605,44
Variation stocks produits finis et en cours		-92 420 039,68	72 896 294,19
Production immobilisée		419 690,89	
Subventions d'exploitation		2 250 000,00	
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 197 586 545,83	2 477 024 899,63
Achats consommés		950 009 306,91	648 685 389,98
Services extérieurs et autres consommations		609 590 644,10	546 446 723,58
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 559 599 951,01	1 195 132 113,56
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 637 986 594,82	1 281 892 786,07
Charges de personnel		808 793 788,99	465 547 392,95
Impôts, taxes et versements assimilés		88 785 431,78	56 776 408,91
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 740 407 374,05	759 568 984,21
Autres produits opérationnels		13 788 174,25	26 808 013,65
Autres charges opérationnelles		41 748 369,26	16 187 403,21
Dotations aux amortissements et aux provisions		971 313 118,02	359 146 370,58
Reprise sur pertes de valeur et provisions		63 919 100,99	35 463 366,73
V. RESULTAT OPERATIONNEL		805 053 162,01	446 506 590,80
Produits financiers		13 604 136,08	37 606 480,54
Charges financières		8 830 968,17	680 552,95
VI. RESULTAT FINANCIER		4 773 167,91	36 925 927,59
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		809 826 329,92	483 432 518,39
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		374 847 185,00	174 539 594,48
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-75 625 737,97	-31 161 674,02
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 288 897 957,15	2 576 902 760,55
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 778 293 074,26	2 236 848 162,62
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		510 604 882,89	340 054 597,93
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		510 604 882,89	340 054 597,93
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		43 654 129,51	39 089 990,93	4 564 138,58	5 640 944,49
Immobilisations corporelles		10 921 603 917,17	9 059 114 629,49	1 862 489 287,68	1 863 501 727,48
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	24 196 534,12	0,00	0,00
<i>Bâtiments</i>		1 946 438 612,97	1 561 185 874,30	385 252 738,67	451 545 067,88
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		8 890 406 090,52	7 473 732 221,07	1 416 673 869,45	1 351 582 360,04
<i>Immobilisations en concession</i>		188 380,00		188 380,00	
Immobilisations en cours		213 432 272,20		213 432 272,20	83 494 850,34
Immobilisations financières		2 009 389 334,99		2 009 389 334,99	9 389 334,99
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>		1 000 000 000,00		1 000 000 000,00	
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		1 009 389 334,99		1 009 389 334,99	9 389 334,99
<i>Impôts différés actif</i>		105 962 343,61		105 962 343,61	170 005 234,89
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 294 041 997,48	9 098 204 620,42	4 195 837 377,06	2 132 032 092,19
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 706 384 497,31	71 308 811,59	1 635 075 685,72	1 438 435 993,51
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		111 605 267,68		111 605 267,68	61 137 724,90
<i>Autres débiteurs</i>		126 002 956,36		126 002 956,36	34 275 413,21
<i>Impôts et assimilés</i>		85 006 886,58		85 006 886,58	25 615 249,57
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>		61 666 666,66		61 666 666,66	
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		1 276 528 750,83		1 276 528 750,83	3 508 633 157,68
TOTAL ACTIF COURANT		3 367 195 025,42	71 308 811,59	3 295 886 213,83	5 068 097 538,87
TOTAL GENERAL ACTIF		16 661 237 022,90	9 169 513 432,01	7 491 723 590,89	7 200 129 631,06

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		43 654 129,51	39 089 990,93	4 564 138,58	5 640 944,49
Immobilisations corporelles		10 921 603 917,17	9 059 114 629,49	1 862 489 287,68	1 863 501 727,48
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	24 196 534,12	0,00	0,00
<i>Bâtiments</i>		1 946 438 612,97	1 561 185 874,30	385 252 738,67	451 545 067,88
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		8 890 406 090,52	7 473 732 221,07	1 416 673 869,45	1 351 582 360,04
<i>Immobilisations en concession</i>		188 380,00		188 380,00	
Immobilisations en cours		213 432 272,20		213 432 272,20	83 494 850,34
Immobilisations financières		2 009 389 334,99		2 009 389 334,99	9 389 334,99
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>		1 000 000 000,00		1 000 000 000,00	
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		1 009 389 334,99		1 009 389 334,99	9 389 334,99
<i>Impôts différés actif</i>		105 962 343,61		105 962 343,61	170 005 234,89
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 294 041 997,48	9 098 204 620,42	4 195 837 377,06	2 132 032 092,19
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 706 384 497,31	71 308 811,59	1 635 075 685,72	1 438 435 993,51
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		111 605 267,68		111 605 267,68	61 137 724,90
<i>Autres débiteurs</i>		126 002 956,36		126 002 956,36	34 275 413,21
<i>Impôts et assimilés</i>		85 006 886,58		85 006 886,58	25 615 249,57
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>		61 666 666,66		61 666 666,66	
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		1 276 528 750,83		1 276 528 750,83	3 508 633 157,68
TOTAL ACTIF COURANT		3 367 195 025,42	71 308 811,59	3 295 886 213,83	5 068 097 538,87
TOTAL GENERAL ACTIF		16 661 237 022,90	9 169 513 432,01	7 491 723 590,89	7 200 129 631,06

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		43 398 129,51	37 757 185,02	5 640 944,49	7 744 945,94
Immobilisations corporelles		10 515 056 036,63	8 651 554 309,15	1 863 501 727,48	1 579 313 730,57
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	24 196 534,12	0,00	5 350 623,40
<i>Bâtiments</i>		1 931 436 959,97	1 479 891 892,09	451 545 067,88	510 558 954,12
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		8 499 048 242,98	7 147 465 882,94	1 351 582 360,04	1 003 029 853,49
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours		83 494 850,34		83 494 850,34	173 119 992,06
Immobilisations financières		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Impôts différés actif</i>		170 005 234,89		170 005 234,89	99 477 830,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 821 343 586,36	8 689 311 494,17	2 132 032 092,19	2 405 212 500,48
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 480 061 133,56	41 625 140,05	1 438 435 993,51	1 443 754 178,05
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		61 137 724,90		61 137 724,90	49 484 855,01
<i>Autres débiteurs</i>		34 275 413,21		34 275 413,21	22 253 348,61
<i>Impôts et assimilés</i>		25 615 249,57		25 615 249,57	11 120 083,23
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		3 508 633 157,68		3 508 633 157,68	1 793 225 558,07
TOTAL ACTIF COURANT		5 109 722 678,92	41 625 140,05	5 068 097 538,87	3 319 838 022,97
TOTAL GENERAL ACTIF		15 931 066 265,28	8 730 936 634,22	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		43 398 129,51	37 757 185,02	5 640 944,49	7 744 945,94
Immobilisations corporelles		10 515 056 036,63	8 651 554 309,15	1 863 501 727,48	1 579 313 730,57
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	24 196 534,12	0,00	5 350 623,40
<i>Bâtiments</i>		1 931 436 959,97	1 479 891 892,09	451 545 067,88	510 558 954,12
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		8 499 048 242,98	7 147 465 882,94	1 351 582 360,04	1 003 029 853,49
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours		83 494 850,34		83 494 850,34	173 119 992,06
Immobilisations financières		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Impôts différés actif</i>		170 005 234,89		170 005 234,89	99 477 830,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 821 343 586,36	8 689 311 494,17	2 132 032 092,19	2 405 212 500,48
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 480 061 133,56	41 625 140,05	1 438 435 993,51	1 443 754 178,05
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		61 137 724,90		61 137 724,90	49 484 855,01
<i>Autres débiteurs</i>		34 275 413,21		34 275 413,21	22 253 348,61
<i>Impôts et assimilés</i>		25 615 249,57		25 615 249,57	11 120 083,23
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		3 508 633 157,68		3 508 633 157,68	1 793 225 558,07
TOTAL ACTIF COURANT		5 109 722 678,92	41 625 140,05	5 068 097 538,87	3 319 838 022,97
TOTAL GENERAL ACTIF		15 931 066 265,28	8 730 936 634,22	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		43 398 129,51	37 757 185,02	5 640 944,49	7 744 945,94
Immobilisations corporelles		10 515 056 036,63	8 651 554 309,15	1 863 501 727,48	1 579 313 730,57
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	24 196 534,12	0,00	5 350 623,40
<i>Bâtiments</i>		1 931 436 959,97	1 479 891 892,09	451 545 067,88	510 558 954,12
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		8 499 048 242,98	7 147 465 882,94	1 351 582 360,04	1 003 029 853,49
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours		83 494 850,34		83 494 850,34	173 119 992,06
Immobilisations financières		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Impôts différés actif</i>		170 005 234,89		170 005 234,89	99 477 830,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 821 343 586,36	8 689 311 494,17	2 132 032 092,19	2 405 212 500,48
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 480 061 133,56	41 625 140,05	1 438 435 993,51	1 443 754 178,05
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		61 137 724,90		61 137 724,90	49 484 855,01
<i>Autres débiteurs</i>		34 275 413,21		34 275 413,21	22 253 348,61
<i>Impôts et assimilés</i>		25 615 249,57		25 615 249,57	11 120 083,23
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		3 508 633 157,68		3 508 633 157,68	1 793 225 558,07
TOTAL ACTIF COURANT		5 109 722 678,92	41 625 140,05	5 068 097 538,87	3 319 838 022,97
TOTAL GENERAL ACTIF		15 931 066 265,28	8 730 936 634,22	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		43 398 129,51	37 757 185,02	5 640 944,49	7 744 945,94
Immobilisations corporelles		10 515 056 036,63	8 651 554 309,15	1 863 501 727,48	1 579 313 730,57
<i>Terrains</i>		60 374 299,56		60 374 299,56	60 374 299,56
Agencement et installation terrain		24 196 534,12	24 196 534,12	0,00	5 350 623,40
<i>Bâtiments</i>		1 931 436 959,97	1 479 891 892,09	451 545 067,88	510 558 954,12
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		8 499 048 242,98	7 147 465 882,94	1 351 582 360,04	1 003 029 853,49
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours		83 494 850,34		83 494 850,34	173 119 992,06
Immobilisations financières		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courant</i>		9 389 334,99		9 389 334,99	545 556 001,66
<i>Impôts différés actif</i>		170 005 234,89		170 005 234,89	99 477 830,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 821 343 586,36	8 689 311 494,17	2 132 032 092,19	2 405 212 500,48
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		1 480 061 133,56	41 625 140,05	1 438 435 993,51	1 443 754 178,05
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>		61 137 724,90		61 137 724,90	49 484 855,01
<i>Autres débiteurs</i>		34 275 413,21		34 275 413,21	22 253 348,61
<i>Impôts et assimilés</i>		25 615 249,57		25 615 249,57	11 120 083,23
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers coura</i>					
<i>Trésorerie</i>		3 508 633 157,68		3 508 633 157,68	1 793 225 558,07
TOTAL ACTIF COURANT		5 109 722 678,92	41 625 140,05	5 068 097 538,87	3 319 838 022,97
TOTAL GENERAL ACTIF		15 931 066 265,28	8 730 936 634,22	7 200 129 631,06	5 725 050 523,45

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture

< Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		2 700 000 000,00	2 700 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		1 964 231 652,35	1 738 313 438,87
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-69 436 047,05	-12 561 384,45
Resultat de l'exercice		510 604 882,89	340 054 597,93
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		5 105 400 488,19	4 765 806 652,36
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Liaison inter unite			
Emprunts et dettes financières		98 408 340,75	
Impôts (différés et provisionnés)		143 406,06	5 241 739,39
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		646 726 775,90	352 196 278,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		745 278 522,71	357 438 017,48
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		242 331 136,43	200 726 455,75
Impôts		77 595 645,74	55 462 410,66
Autres dettes		1 029 523 837,99	345 378 969,78
Trésorerie Passif			238 017,43
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 349 450 620,16	601 805 853,62
TOTAL GENERAL PASSIF		7 200 129 631,06	5 725 050 523,46
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture

< Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099812058209320

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		2 700 000 000,00	2 700 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		1 964 231 652,35	1 738 313 438,87
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-69 436 047,05	-12 561 384,45
Resultat de l'exercice		510 604 882,89	340 054 597,93
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		5 105 400 488,19	4 765 806 652,36
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Liaison inter unite			
Emprunts et dettes financières		98 408 340,75	
Impôts (différés et provisionnés)		143 406,06	5 241 739,39
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		646 726 775,90	352 196 278,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		745 278 522,71	357 438 017,48
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		242 331 136,43	200 726 455,75
Impôts		77 595 645,74	55 462 410,66
Autres dettes		1 029 523 837,99	345 378 969,78
Trésorerie Passif			238 017,43
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 349 450 620,16	601 805 853,62
TOTAL GENERAL PASSIF		7 200 129 631,06	5 725 050 523,46
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			